

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ٧

الأربعاء، ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ميروسلاف لايتشاك (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ٩/١٠ .

وشعبها، لأتقدم بالشكر من أعماق قلوبنا إلى الجمعية العامة على العدد الذي لا يحصى من بيانات التضامن الدولي من قبل زملائنا الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإعراب عن التعاطف بشأن الزلازل التي ضربت المكسيك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ جلسة هذا الصباح، أود أن أعرب، باسم الجمعية العامة، عن خالص تعازينا لحكومة المكسيك وشعبها في أعقاب الزلازل المأساوي الذي هز مكسيكو يوم أمس. كما نعرب عن أسفنا لما وقع من خسائر في الأرواح ونقف بجوار المكسيك في وقت أحزانها هذا.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بالأمس، ضرب زلزال بقوة ٧,١ درجة مكسيكو وعدة مناطق في وسط البلد. وبلغت حصيلة القتلى ٢١٩ شخصا حتى الآن فضلا عن مئات الجرحى، ناهيك عن الكثيرين ممن لم تُعرف بعد أماكن وجودهم. لذا، تتمثل أولويتنا حاليا في أعمال الإنقاذ وتقديم الرعاية للمصابين. وعلى الرغم من كونها ضربة قاسية للمكسيك، فإننا سنتمكن من التعافي. ويعود الفضل في ذلك بصفة رئيسية إلى التضامن والسخاء الاستثنائيين من جانب أبناء شعبنا الذين خرجوا إلى الشوارع وتوجهوا إلى المناطق المتضررة من الزلازل والتي يتجاوز عددها ٥٠ منطقة، حيث نحتاج إلى مساعدة الجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد لويس فيديغاري كاسو، وزير خارجية الولايات المتحدة المكسيكية.

وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، الذي اتصل بي شخصيا، والأمانة العامة، التي كانت على

السيد فيديغاري كاسو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعتنم هذه الفرصة، بالنيابة عن حكومة المكسيك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1729387 (A)



شأنه إن نجح إنقاذ الأرواح وتوفير الموارد المالية. وتواصل فنلندا الدعوة إلى استخدام الوساطة في حل النزاعات، الأمر الذي يمكن أن يمنع نشوب النزاعات ويقلل من المعاناة البشرية. وينبغي تمكين المهتمين من إسماع صوتهم في عمليات السلام. وعلى الرغم من أن النساء والأطفال والشباب هم غالبا من يدفعون أبهظ ثمن خلال النزاعات إلا أن بوسعهم الإسهام أيضا في إيجاد سبيل للخروج من الأزمات. وقد ساعدت فنلندا في إنشاء شبكة للنساء الوسيطات في بلدان الشمال الأوروبي، تهدف إلى الحفاظ على السلام من خلال المشاركة الشاملة والهادفة للمرأة في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وتدرج بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في صميم ولاية الأمم المتحدة. وتدعم فنلندا، استنادا إلى معرفتها وخبرتها بعمليات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٥٦، جهود الأمين العام الرامية إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وزيادة فعاليتها.

وفي أعقاب التعهد الذي قطعناه على أنفسنا في عام ٢٠١٥، زادت مشاركة فنلندا في بعثات شرطة الأمم المتحدة زيادة ملحوظة. وينتشر حاليا ضباط من الشرطة الفنلندية، بما في ذلك فريق متخصص معني بالعنف الجنسي والجسدي، في سبع من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولدي اعتقاد راسخ بأنه ينبغي ألا يكون لأي من حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة أو لأي من موظفي الأمم المتحدة صلة بسوء السلوك بجميع صوره وأشكاله. ويجب عدم التسامح إطلاقا حيال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولذا، فإن مبادرة الأمين العام الداعية إلى تشكيل دائرة قيادة معنية بالأمر هي خطوة جديدة بالترحيب وتأتي في الوقت المناسب.

ليس هناك راجحون في الحروب، ولكن النزاعات تستمر. ففي عام ٢٠١٦، أزهدت النزاعات العنيفة أرواح ١٥٧ ٠٠٠ شخص على الصعيد العالمي. وثمة ما يقرب من ٦٨ مليون لاجئ في العالم اليوم. وتشكل النزاعات في الشرق الأوسط

اتصال معنا منذ البداية لتقديم المشورة والدعم ولمساعدتنا على تحديد ما يلزمنا من مساعدات. وأود أيضا أن أتوجه بالشكر الخاص إلى نظام الأمم المتحدة للتقييم والتنسيق في حالات الكوارث على ما قدمه إلينا من مساعدتنا في تحديد البلدان التي لديها الأفرقة المتخصصة والمعدات اللازمة لعمليات الإنقاذ. وقد اتصلنا بهذه البلدان وهي بصدد إرسال المساعدات إلينا. وهناك دعم حاليا لجهود الإنقاذ في مكسيكو. وأتقدم بالشكر إلى رئيس الجمعية العامة وإلى جميع البلدان التي تدعم المكسيك بسخاء في هذا الوقت العصيب.

خطاب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نينستو (تكلم بالإنكليزية): إن قلوبنا اليوم مع شعب المكسيك وشعوب منطقة البحر الكاريبي.

أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وتؤيد فنلندا تماما أولوياتكم الست، ونقدر جعل التركيز على الإنسان في محور الولاية المسندة إليكم.

وأود أيضا أن أعرب عن تهادني القلبية للأمين العام أنطونيو غوتيريش. إن عزمه على إصلاح الأمم المتحدة جدير بالثناء. ولا شك أن الشفافية والمساءلة والكفاءة والتوازن بين الجنسين ينبغي أن تشكل المبادئ التوجيهية لمنظومة الأمم المتحدة. وأرحب أيضا بتركيزه على منع نشوب النزاعات، وهو أمر من

أولاً، مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف أولويةً مشتركة. فإن الأمم المتحدة، بوصفها هيئة عالمية، مؤهلة تماماً لتعزيز مكافحة الإرهاب. وإنني أتطلع إلى قيادة مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب في هذا المجال. وثانياً، يجب علينا أن نتخذ الأمن الصحي بقدر أكبر من الجدية. إذ تنتقل الأمراض عبر الحدود بسرعة وتشكل البيولوجيا التركيبية تهديداً ناشئاً. فنحن في حاجة إلى تحسين الوقاية والتأهب على الصعيد الوطني، وإلى بناء تعاون متعدد الشركاء على الصعيد العالمي. ويمثل برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي محفلاً هاماً في هذا المجال، كما تتشارك فنلندا وأستراليا رئاسة تحالف يدعم بناء قدرات الأمن الصحي. فلا بدّ أن نتخذ الإجراءات اللازمة قبل أن تظهر الجائحة المقبلة.

إن الديناميات السكانية ذات أهمية بالغة. وعلى الرغم من أن أسرع مرحلة شهدتها النمو السكاني في العالم آخذة في التراجع، لا يزال عدد السكان في تنام في العديد من الأماكن. وهو الحال بصفة خاصة في بعض البلدان الأفريقية، حيث الاحتمال قائم لزيادة قدرها أربعة أضعاف بحلول نهاية القرن. وغالباً ما يُفضي النمو السكاني إلى توسع حضري سريع. فالمدن تتيح للناس فرصاً كثيرة، كما أن التوسع الحضري يحمل في طياته إمكانات إيجابية هائلة. ولكن إن أدير إدارة سيئة، فقد يؤدي أيضاً إلى مفاقمة الشعور بعدم الانتماء وزيادة اليأس، بل إلى التطرف. ومن بين الحلول الناجعة ضدّ ذلك ضمان أن يتمكن جميع الأفراد من تحقيق ما لديهم من إمكانات. فإن توفير الفرص الاقتصادية وضمّان حقوق الإنسان أمر حيوي. ويجب أن يكون للناس مصلحة إيجابية في المجتمعات التي ينتمون إليها. وسوف يتطلب هذا تكريس ما يلزم من الجهود الرامية إلى تمكين الأفراد، بما في ذلك ضمان انتفاعهم بالتعليم والخدمات الأساسية.

وتعد المساواة بين الجنسين إحدى الأولويات الرئيسية في السياسة الخارجية الفنلندية. وبوصفي أحد مناصري مبادرة

وأفريقيا وشرق أوكرانيا جميعها أمثلة على المعاناة الإنسانية التي لا توصف، وهي ليست الوحيدة من نوعها. فيلّي الآن، لم ينجح المجتمع الدولي في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ولا تزال الأوضاع الخطيرة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل أحد الشواغل الملحة.

إن برنامج الأسلحة النووية لكوريا الشمالية تهديداً للسلام العالمي ويجب إنهاؤه. وقد كان تعاون مجلس الأمن بشأن كوريا الشمالية تعاوناً ناجحاً، ومن المهم ضمان أن الوحدة يمكن أن تسود. وفي الوقت نفسه، واصلت كوريا الشمالية استفزازاتها، ولا يمكن السماح بهذا السلوك. وتؤيد فنلندا بقوة، بوصفها عضواً في الاتحاد الأوروبي، جميع الجزاءات وتحت الجميع على أن يحدوا حذوها. ولن تتمكن من التوصل إلى حل إلا عن طريق إجراء مفاوضات، ويجب على حكومة كوريا الشمالية المشاركة فيها دون شروط مسبقة.

تُشكل الأسلحة النووية تهديداً خطيراً للبشرية. ومادامت موجودة، هناك خطر حدوث كارثة. وتبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لإرساء نظام عالمي لعدم الانتشار وركيزة أساسية لنزع السلاح النووي. إن النهج الذي تتبعه فنلندا بشأن هذه المسألة عملي ويقوم على أساس تحقيق النتائج. ومن الأهمية بمكان ضمان أن تشارك البلدان الحائزة للأسلحة النووية في أي مفاوضات. وأدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والبلدان التي تملك مثل هذه الأسلحة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في مجال نزع السلاح في أقرب الآجال. ومن المهم أيضاً ضمان أن تلتزم جميع الأطراف بالاتفاق النووي بشأن إيران، وأرحب بالمحادثات التي جرت مؤخراً بشأن التوصل إلى استقرار استراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ونأمل أن يستأنفا مجدداً المحادثات بشأن تحديد الأسلحة في أوروبا وعلى الصعيد العالمي. كما يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للتهديدات الأخرى، وأود أن أركز على اثنين منها.

من خارج المنطقة. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن معالجة هذه المسألة ستعود بالخير على البشرية جمعاء. وترأس فنلندا حالياً مجلس المنطقة القطبية الشمالية الذي يجعل من مكافحة تغير المناخ إحدى أولوياته.

تولى الرئاسة السيد دجاني (إندونيسيا)، نائب الرئيس.

تحتفل فنلندا بالذكرى المئوية لاستقلالها هذا العام، وقد جعلت موضوع هذه الذكرى تحت عنوان "معاً". وقامت فنلندا، منذ فجر استقلالها، بدعم النظام الدولي القائم على القواعد واحترامه. وفي عالمنا المترابط، يستدعي النهوض بالمصالح الوطنية بذل جهود دولية أيضاً. وإنني أؤمن إيماناً راسخاً بأن التصدي للتحديات والتهديدات العالمية لا يتم بالعمل الفردي وحده، بل بمشاركة المجتمع الدولي. فالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية من حقنا جميعاً، ولن تتمكن من جعل هذا العالم مكاناً أفضل إلا بتكاتفنا معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سولي نينستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب الفخامة المازبيك أتامباييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطحب السيد المازبيك أتامباييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب بفخامة السيد المازبيك أتامباييف،

"تضامن الرجال مع النساء"، فإنني أولى هذه المسألة اهتماماً شخصياً بالغاً. وإن ضمان انتفاع الجميع بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وبالحقوق الجنسية والتثقيف الجنسي الشامل للجميع هي عوامل رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. وبوصف فنلندا مرشحاً لعضوية المجلس التنفيذي لليونسكو، فإنها ترى أيضاً أن المساواة بين الجنسين وتحقيق تعليم عالي الجودة والوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تُعدّ من الأولويات.

يربط تغير المناخ بين مصير الجنوب والشمال. فلن يكون أحد منا بمنأى عن آثاره المدمرة. وإلى جانب أثره البيئي المباشر، فهو يؤثر في الأمن ويُعدّ أحد أسباب الهجرة القسرية. وبات تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ تنفيذاً سريعاً أكثر إلحاحاً مما كان عليه قبل عام. وينص الاتفاق على هدف واضح - إبقاء ارتفاع درجات الحرارة دون الدرجتين المئويتين. ولم نتوصل بعد إلى ذلك في هذه الآونة، ولكن علينا تسريع وتيرة الجهود التي نبذلها، لأن الفرصة المتاحة أمامنا لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات لن تدوم طويلاً. ويجب أن يكون انتقالنا من استعمال الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة أسرع بكثير مما نشهده الآن. فهناك حاجة إلى جهود الجميع.

وتُعدّ منطقة القطب الشمالي الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، إذ أن سرعة انحسارها تساوي ضعف ما تشهده بقية أنحاء العالم. وإنّ ضياعها يعني ضياع العالم بأسره. علينا أن نجد سبلاً فعالة لإبطاء انحسار منطقة القطب الشمالي. ومن بين هذه السبل خفض نسبة انبعاثات الكربون الأسود والميثان والحد من أثرها في منطقة القطب الشمالي. فمصادر الكربون الأسود لا تخفى على أحد والحلول موجودة. وما نحتاج إليه هو إبداء رغبة مشتركة واتخاذ خطوات حازمة لمعالجة هذه المسألة. فينبغي، أولاً وقبل كل شيء، خفض نسبة الانبعاثات في منطقة القطب الشمالي، غير أن ثمة حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي، لأن معظم الكربون الأسود يصل هناك

وعلى غرار جميع البلدان الأخرى التي اختارت طريق التنمية المستدامة، تعهدت جمهورية قيرغيزستان بالالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فهدفنا الرئيسي هو تحقيق الرفاه والرخاء للبشرية. وعلى الرغم من تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار الطاقة والمواجهة بين القوى العالمية بسبب استخدام الجزاءات، لم ينفك الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية قيرغيزستان في نمو مطرد على مدى السنوات العديدة الماضية، وعملتنا، السوم، من أكثر العملات استقرارا بين البلدان التي تشكل رابطة الدول المستقلة.

ونحن بصدد الشروع في العديد من المشاريع الكبرى، بما في ذلك تحسين بنيتنا التحتية. وتمكن البلد من تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة فضلا عن تحقيق الاستقرار في هذا القطاع. وبعد أن كانت بلدا على حافة الانهيار، تمكنت جمهورية قيرغيزستان من تجديد نفسها كبلد من بلدان العبور.

ونحن بصدد الوفاء بكل التزاماتنا فيما يتعلق بالنسيج الاجتماعي للبلد. فمتربات المدرسين والأطباء آخذة في الارتفاع، علاوة على أن المعاشات التقاعدية والاستحقاقات الاجتماعية الأخرى تزداد تدريجيا. وخلال السنوات الخمس الماضية، انخفض الفقر المدقع بين السكان بنحو ٤,٥ مرة.

وقد أطلقنا حملة هادفة ومنهجية لمكافحة الفساد ترمي إلى تخليص الحكومة من تلك الآفة، ولا سيما عند أعلى مستويات السلطة. ولم يعد في بلدنا ثمة وجود لأوساط المميزين والمحصنين التي كانت موجودة قبل ست أو سبع سنوات.

واليوم نحن منخرطون في الحوار على قدم المساواة مع جميع شركائنا الدوليين. ونعمل على بناء استقلالنا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، انطلاقا من حماية مصالحنا الوطنية حصرا. ويحظى التكامل الإقليمي بأولوية خاصة لدينا. فالحدود التي نتقاسمها مع جيراننا أصبحت بوابتنا إلى الصداقة وحسن الجوار.

رئيس جمهورية قيرغيزستان، في الأمم المتحدة وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أتامباييف (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن خالص التعازي لشعب المكسيك عقب الزلزال الكارثي الذي هز أراضيها.

لقد مر شعبي العريق برحلة طويلة وشاقة من التطور والتكون التاريخيين. فقبل قرون، وضعنا لغة مكتوبة خاصة بنا وأنشأنا دولة متعددة الأعراق يعرفها التاريخ باسم خانات قيرغيزستان العظمى. ولكن للأسف أسفرت الأحداث التاريخية اللاحقة عن فقد خانات قيرغيزستان، وتدمير جزء كبير من شعبها، كان يشار إلينا بوصفنا جماعة عرقية بصدد الزوال. ولذلك، أصبح بناء دولة حرة مستقلة ذات سيادة هو هدفنا الوطني الأسمى - ولطالما شكل هذا الهدف قوة الحماس الدافعة لشعبي طوال رحلته التاريخية. ومكنت تلك الرحلة البلد من تحقيق السيادة في عام ١٩٩١.

غير أن كفاحنا من أجل تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة استمر. وأنا فخور بشعب بلدي المحب للحرية الذي تمكن في الاثنتي عشرة سنة الماضية من خوض ثورتين شعبيتين ضد نظامين دكتاتوريين، مبينا أن مصدر السلطة في جمهورية قيرغيزستان لا يمكن إلا أن يكون للشعب وحده.

”في بلدان أخرى كان من الممكن أن تؤدي أحداث مماثلة إلى تدمير الديمقراطية وأن تترتب عنها اضطرابات كبيرة، لكن الشعب القيرغيزي، رغم ما مر به من ظروف عصبية، تمكن من الحفاظ على ديمقراطيته، وهو ما أمل أن يكون نموذجا تحتذي به البلدان الأخرى.“

كانت تلك كلمات الأمين العام، وسنظل إلى الأبد ممتنين إلى السيد أنطونيو غوتيريش على تقييمه المتوازن للأحداث التاريخية التي وقعت في ماضي بلدنا القريب.

ومن المبادرات الرئيسية لتلك الاستراتيجية مبادرة طازة كوم، أو "المجتمع النظيف"، وهي مبادرة تهدف إلى تطوير وتعزيز مبادئ الحكومة الإلكترونية والمجتمع المفتوح في بلدنا. وقد أشار الأمين العام، السيد غوتيريش، أثناء زيارته لبلدي، إلى أن جمهورية فيرغيزستان ليست رائدة الديمقراطية في آسيا الوسطى فحسب، بل وبصدد أن تصبح أحد رواد بناء الاقتصاد الرقمي والبيئة الرقمية أيضا.

وأعتقد، استنادا إلى جميع الخطوات التي اتخذناها، أن جمهورية فيرغيزستان ستصبح في المستقبل القريب بلدا متقدما اقتصاديا ومزدهرا اجتماعيا وأمنا ولديه مجمع زراعي صناعي متطور وإمكانات في مجال الصناعات التحويلية. وستصبح بلدا آمنا يمكن العيش فيه بأمان وزيارته في إطار السياحة المستدامة، بوصفه عضوا في الشراكة من أجل الجبال مع ما يتمتع به من معالم طبيعة وتاريخية وثقافية فريدة على طول طريق الحرير العظيم. وستكون بلدا يتمتع شعبه بالصحة والتعليم والثقافة والحرية والرخاء؛ بلدا تحكمه قيادة عادلة خاضعة للمساءلة.

وبحلول عام ٢٠٤٠، يكون قد مر ١٢٠٠ عام على ظهور خانات فيرغيزستان، حين بلغت دولة فيرغيزستان أوج ازدهارها في القرن العاشر. وإننا لمدينون لتاريخنا ومستقبلنا معا بأن نصبح في عام ٢٠٤٠ دولة قوية متقدمة وتعتمد على ذاتها.

إن الآثار المترتبة عن تغير المناخ تهددنا جميعا الآن بدرجة ما، وتظل البلدان الجبلية، مثل فيرغيزستان، في الخط الأول من مواجهة تلك الآثار بسبب النظم الإيكولوجية المعقدة التي ترتبط بتلك التضاريس. وتؤثر مشاكل تغير المناخ على جميع القطاعات الاقتصادية في جمهورية فيرغيزستان، كما تتسبب في أضرار جسيمة نتيجة تزايد تواتر الكوارث الطبيعية في المناطق الجبلية، بما في ذلك التدفقات الوحلية والانهيالات الأرضية والفيضانات والانهيارات الثلجية.

والسلام والتوافق والاستقرار هي الأهداف الرئيسية التي حققناها في السنوات الأخيرة. ويحدث التغيير في البلد أمام أعيننا. إن جمهورية فيرغيزستان هي البلد الأول والوحيد الذي لديه ديمقراطية برلمانية في منطقة آسيا الوسطى ما بعد الاتحاد السوفياتي. هذا علاوة على أن المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، تعترف بجمهورية فيرغيزستان واحدة من أكثر الدول تمتعا بالحرية والاستقرار التي لديها مجتمع مدني قوي في القارة الأوروبية الآسيوية.

ويتمثل أحد إنجازات البلد التي يجب التنويه بها في وضع نموذج انتخابي جديد باستخدام تكنولوجيات بيومترية لتحديد هوية الناخبين وإحصاء الأصوات إلكترونيا. وقد نجحنا في استخدام ذلك النظام في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٥ وفي الاستفتاء الذي أجري العام الماضي. وقد أقر المراقبون الدوليون العملية الديمقراطية والانفتاح الذي اتسمت به الحملة الانتخابية في جمهورية فيرغيزستان، والأهم من ذلك قبول الأحزاب السياسية في البلد بنتائجها. وقد بلغ الحماس لتلك الحملة أشده الآن، في الفترة المؤدية إلى الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

ونرى أن إجراء انتخابات تتسم بالنزاهة والشفافية أمر بالغ الأهمية لاستقرار البلد، ولدينا ما يلزم من الإرادة السياسية القوية لتحقيق ذلك. وأعتقد اعتقادا راسخا أن الحكومة المنتخبة حديثا في بلدي ستواصل النهوض بتطورها كدولة ديمقراطية مفتوحة.

وتعمل فيرغيزستان في الوقت الراهن على وضع استراتيجية وطنية طويلة الأجل للتنمية المستدامة تمتد حتى عام ٢٠٤٠. وتتضمن الأهداف الاستراتيجية لبلدي من حيث تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية التي من شأنها توفير فرص العمل اللائق لأفراد الشعب؛ وكفالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم؛ وتحقيق الأمن العام وتوفير مستوى معيشي مرتفع؛ علاوة على تحقيق ديمقراطية برلمانية وبناء مجتمع مدني قوي.

اللغوية. وفي هذا الصدد، قدّم بلدنا مجموعة كاملة من المشاريع والتدابير الدولية. وعلى وجه الخصوص، فقد قدّمت جمهورية قيرغيزستان مشروعاً فريداً من نوعه وهو مشروع ”الألعاب العالمية للرحل“ بغية إبراز عظمة حضارة الرحل للمجتمع الدولي. وقد حظي هذا المشروع باعتراف دولي من الجمعية العامة، وذلك لإسهامه في الحوار بين الثقافات. وفي العام القادم، سنستضيف الدورة الثالثة لألعاب الرحل، وندعو الجميع إلى المشاركة فيها.

وفي تموز/يوليه من هذا العام، عقدنا منتدى دولياً بشأن موضوع ”حضارة أطيائي والشعوب ذات الصلة باللسان الأطيائي“. وكان هدفه الرئيسي تطوير وتعميم التراث المشترك والتبادل الثقافي بين الشعوب ذات الجذور الألفية المشتركة، إلى جانب تعزيز التعاون وتوسيعه فيما بين الدول المنتمية إلى أسرة اللغة الألفية.

أما المؤتمر الدولي الذي بادر به بلدي بشأن موضوع ”الإسلام والدولة العلمانية الحديثة“، فقد كرّس أعماله لتعزيز السلام ودعم الحوار بين الثقافات. وسيعقد في ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر في بيشكيك. ونعتقد أنه من المهم دراسة التجارب وتبادل المعلومات بشأن التفاعل فيما بين الدولة والمؤسسات الدينية والمجتمعات المدنية في البلدان العلمانية.

وجميع هذه المبادرات إنّما هي إسهام من جمهورية قيرغيزستان في حفظ السلام والاستقرار وتنمية التنوع الثقافي والتسامح باعتبارها عناصر تكفل ترجيح الكفة في وجه التهديدات المعاصرة للإرهاب والتطرف. وإننا نؤمن بجدوى نتائج هذا العمل.

ومن بين العوامل الرئيسية للرفاه في آسيا الوسطى، الاستخدام ذو المنفعة المتبادلة لموارد المياه والطاقة. وما فتئت جمهورية قيرغيزستان تدعو إلى استحداث آليات اقتصادية لاستخدام المياه وتنفيذها في المنطقة. وسوف تجلنا الموارد المائية المحدودة عاجلاً أم آجلاً نستوعب أن الماء أحد الموارد الاقتصادية التي تستدعي استخداماً معقولاً. وأود أن أؤكد بشكل خاص

ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تسارع ذوبان الأنهار الجليدية في قيرغيزستان، التي لا تشكل خزانات طبيعية ومصدراً للمياه العذبة لمنطقة آسيا الوسطى فحسب، بل وللعالم أجمع. ووفقاً للتوقعات، قد تنقلص المساحة الإجمالية للأنهار الجليدية في جمهورية قيرغيزستان بحلول عام ٢٠٢٥ بنسبة ٣٠ إلى ٤٠ في المائة، ما يمكن أن يتسبب في انخفاض مستويات مياه الأنهار في آسيا الوسطى. وبحلول عام ٢١٠٠، قد تختفي الأنهار الجليدية في جمهورية قيرغيزستان من على سطح الأرض بالكامل. لذلك، يدعم بلدنا تنفيذ مشاريع مشتركة تهدف إلى الحفاظ على الكتل الجليدية في النظم الإيكولوجية الجبلية لبلدان المنبع.

فبقاء الجنس البشري والحفاظ على الغلاف الحيوي هما جوهر ما نشده من الانتقال إلى التنمية المستدامة.

وبسبب تغير المناخ، بات التنوع البيولوجي للنظم الإيكولوجية الجبلية لدينا مهدداً بالانقراض.

وعلى وجه الخصوص، خلال التسعينيات، انخفض عدد نمور الثلوج في العالم بمقدار النصف. وفي عام ٢٠١٣، بادرنا بتنظيم المنتدى العالمي لنمر الثلوج، الذي مثل بداية لمهمة نبيلة للحفاظ على هذا النوع ونظامه الإيكولوجي في إطار محمية طبيعية استراتيجية تضم جميع الأنواع. وقبل ثلاثة أسابيع في بيشكيك على وجه التحديد، عقدنا لقاءً بنجاح المنتدى الدولي الثاني لنمر الثلوج والنظم الإيكولوجية. ومن بين نتائجها الرئيسية، الاقتراح الذي قدّمته جمهورية قيرغيزستان للمبادرة بمشروع متعدد البلدان على الصعيد الإقليمي، مع التركيز على الحفاظ على تنوعنا البيولوجي الوطني، إلى جانب التنوع البيولوجي العالمي الذي لا يقل عنه أهمية.

وفي العالم الحديث، فإن البشرية بصدد نسيان أصولها. وفي ظل عالم متجزئ تسوده الفوضى وتنخره الانقسامات المتزايدة، تحتاج جميع الدول إلى عوامل تبني وحدتها بدل الأفكار السياسية التي تزرع الفرقة بين الشعوب على أساس المعتقدات الدينية أو

المجتمع الدولي أن يكافح بنشاط الإرهاب والتطرف والظواهر ذات الصلة بهما، مثل الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالبشر والأسلحة، وغسل الأموال. وللأسف، فإن التدابير التي اتخذها المجتمع الدولي غير كافية، وتؤدي أحياناً إلى مواجهة بين الدول. ولن تتمكن من التصدي على نحو فعال لتهديدات الإرهاب والتطرف إلا من خلال العمل المشترك والجهود المشتركة.

واليوم، لا يفوتني أن أشير إلى الحالة الراهنة في ميانمار والمحنة التي يعيشها المسلمون هناك. إن قيرغيزستان تدين بحزم العنف الذي يرتكب ضد الأقلية الإثنية في ميانمار، ونوجه دعوة جادة إلى جميع أطراف النزاع للشروع في مفاوضات سلمية.

كما نحث جميع البلدان في سائر أنحاء العالم على الوفاء بالتزامها بأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومن المشجع أن نرى ازدياد الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في جهودنا الجماعية للتصدي للتحديات والتهديدات التي نواجهها اليوم. ولكن كلاً كان دور الأمم المتحدة أكبر، زادت مساءلتها. وفي الوقت الراهن، يقرر أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بالفعل مصير العالم، إذ يحدد توافق الآراء الذي يتوصلون إليه شئون الحرب والسلام والأمن والاستقرار في مختلف أنحاء كوكبنا. وعلاوة على ذلك، فإن بوسع الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس عرقلة اتخاذ أي قرار. ولذلك، تدعو قيرغيزستان إلى اعتماد تدابير عاجلة لتحسين مجلس الأمن وإلى مراعاة مصالح غالبية الدول.

سيواصل عالمنا تطوره وتغيره، كما سيواصل مواجهة الصعوبات والأزمات، وتحقيق الإنجازات والنجاحات في المجال الإنمائي. ولكن تجمعنا كلنا الرغبة في صون السلام والوفاق على أرضنا. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نوفر ظروفًا وإمكانات منصفة لتحقيق التنمية في كل بلد، كي لا يتخلف أحد عن الركب، ويكون بذلك عرضة للاضطرابات والمشاكل.

أن وحدها دول المنطقة يمكنها بل ينبغي لها حلّ المسائل المتعلقة باستخدام المياه في آسيا الوسطى من خلال حوار مفتوح وبناء، مراعية في ذلك مصالح جميع البلدان واحتياجاتها. فمن غير المقبول أن تفرض المنظمات الدولية والإقليمية نُهجها الخاصة وسبلها المتبعة لبناء التعاون في هذا المجال على بلدان آسيا الوسطى.

وسأكون مقصراً إذا لم أتطرق إلى مشكلة إدارة العديد من بقايا اليورانيوم في جمهورية قيرغيزستان، التي ورثناها عن الاتحاد السوفياتي. فهي تشكل تهديداً للمنطقة بأسرها. ونعلم جميعاً أن عدداً من أكبر مواقع دفن بقايا اليورانيوم تقع على مقربة من الأنهار ومصادر المياه. وفي حال وقوع حادث في أحد مواقع دفن البقايا، فإن تلوث أنهار المنطقة بفعل النفايات الشديدة السمية قد يؤدي إلى عواقب إيكولوجية وإنسانية واسعة النطاق ومن شأنه أن يعرض حياة وصحة الملايين للخطر، بل قد يضرّ حتى بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع بلدان آسيا الوسطى.

ولهذا السبب، بادرت جمهورية قيرغيزستان، في عام ٢٠١٢، باقتراح اعتماد قرار خاص بشأن مسألة بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى. واعتمدت الجمعية العامة ذلك النص بوصفه القرار ٦٨/٢١٨ في عام ٢٠١٣. وقد أحرزنا، في غضون خمس سنوات، تقدماً كبيراً في مجال حل المشكلات المرتبطة بالسلامة الإشعاعية والبيئية. ونرى الآن أن الوقت قد حان لاعتماد الجمعية قراراً جديداً يُحقق نتائج مماثلةً جديرة بالثناء. وفي هذا الصدد، سنعقد اليوم، هنا في نيويورك، اجتماعاً خاصاً بشأن هذه المسألة. وكانت جمهورية قيرغيزستان أحد المبادرين بعقده. ونعتقد أن هذا الاجتماع سيُتيح لنا التوصل إلى وضع برامج جديدة واتخاذ تدابير مشتركة جديدة ترمي إلى استصلاح المواقع التي تحوي بقايا اليورانيوم.

وفيما أطرح المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة، أود أيضاً التطرق إلى مشكلة الإرهاب. يجب على

اصطحب السيد ألامازيك أتامبايف، رئيس جمهورية
قيرغيزستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

**خطاب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية
أذربيجان**

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن
إلى خطاب رئيس جمهورية أذربيجان.

اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية
أذربيجان، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم
الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد إلهام
حيدر أوغلو علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، وأن أدعوه إلى
مخاطبة الجمعية.

الرئيس علييف (تكلم بالإنكليزية): تواصل أرمينيا، لما
يزيد على ٢٥ عاما، احتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان
في ناغورنو كاراباخ وسبع أقاليم أخرى في بلدنا. ناغورني كاراباخ
جزء تاريخي عريق من أذربيجان. ونتيجة للعدوان الأرميني،
يخضع نحو ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا
للاحتلال الأرميني. وأصبح أكثر من مليون من الأذربيجانيين
لاجئين ومشردين داخليا. وقد استخدمت أرمينيا سياسة
التطهير العرقي ضد الأذربيجانيين في أرمينيا وناغورنو كاراباخ
وسبعة أقاليم أخرى في أذربيجان.

وارتكبت أرمينيا الإبادة الجماعية ضد الأذربيجانيين في
خوجالي. وقد اعترفت رسميا أكثر من ١٠ بلدان بحدوث جريمة
إبادة جماعية بالفعل في خوجالي. وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢،
ارتكبت أرمينيا جرائم حرب، مما تسبب في مقتل ٦١٣ شخصا
من سكان خوجالي السلميين، من بينهم ١٠٦ امرأة و ٦٣
طفلا. وأحد مجرمي الحرب الذين ارتكبوا تلك الجريمة البشعة ضد
الإنسانية هو الرئيس الأرميني الحالي.

وتحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، يجب أن يظل اتفاق
باريس بشأن المناخ والاتفاقات الأخرى المدرجة في جدول
الأعمال الدولي الأولوية الرئيسية لعملائنا الموحد كـمجتمع دولي.
ولن تتمكن من بناء عالم قائم على التنوع الثقافي إلا يدا بيد؛
عالم يقوم على الحوار لا على الجزاءات؛ عالم أساسه التدابير
الوقائية والمساءلة؛ عالم لا يُنسى فيه أحد ولا يتخلف فيه أحد.
فدعونا نوحّد جهودنا، دعونا نساعد جميع الناس على
الأرض ليعيشوا حياة أفضل، ولينعموا بمزيد من السعادة. دعونا
نبني عالما يحيا فيه الجميع حياة كريمة على كوكب الأرض.

(تكلم بـ القيرغيزية؛ وقدم الوفد الترجمة)

وختاماً لكلمتي، أود الآن مخاطبة شعب قيرغيزستان العزيز،
مواطني الأعراء، في قيرغيزستان. بعد مرور ألف عام، ها هم
الرحل من القيرغيزيين منتصبو القامة مرة أخرى. إذ نجحنا في
إرساء ثوابتنا بعد أن ضحى في سبيل ذلك الآلاف من أجدادنا
بأرواحهم، فيما عتّش الحزن في قلوب آلاف من أمهاتنا. فما
من جبل يخلو من عظام قيرغيزية، ولا واد لم تجر فيه دماء
قيرغيزية.

وفي غضون بضعة أسابيع من الآن، سينتخب الشعب
القيرغيزي زعيمه الجديد. فدعونا لا نضلّ سبيلنا باتباع القلّة
الحاكمة وقادة البلدان الأخرى. ودعونا لا نتخلى عن كنوزنا
وثرواتنا الوطنية مقابل ثمن بخس. ولا نسلّم ما عملنا جاهدين من
أجله. دعونا لا نخدع بعضها بعضا بالمال، ولا بالكلام المنمق.

وينبغي ألا ننظر بخداع إلى بعضنا بعضا. ولنكن صادقين
مع بعضنا. ويجب علينا الحفاظ على كرامتنا ووحدتنا. ويجب
علينا أن نحافظ على وطننا، ويجب علينا أن نحمي شعبنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم الجمعية
العامة، أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي
أدلى به للتو.

ذلك الهجوم، قُتل ستة من المدنيين الأذربيجانيين، من بينهم طفل، وأصيب ٢٦ آخرين بجروح. ودمرت المئات من منازلنا. واضطرت أذربيجان لأن تدافع عن مواطنيها. ونتيجة لهجوم مضاد ناجح، تمكنت أذربيجان من تحرير بعض الأراضي في الأقاليم المحتلة الثلاثة، وهي أغديري وفوزولي وجبرائيل، رافعة علمها الوطني في المحافظات المحررة. ويجب على القيادة الأرمينية ألا تنسى ذلك الدرس، وإلا ستكون نتيجة الاستفزاز الأرميني التالي أكثر إيلاها لها.

حين تخسر أرمينيا في ساحة المعركة تستخدم سياستها الوضيعة المتمثلة في الهجوم على مدننا وقرانا. ففي ٤ تموز/يوليه، شنت أرمينيا هجوماً محمداً الأهداف على قرية خانلي في مقاطعة فوزولي بمدافع الهاون من عياري ٨٢ و ١٢٠ ملمتر وقاذفات القنابل اليدوية. وأدى ذلك الهجوم إلى مقتل مدنيين هما: زهراء غوليفيا البالغة من العمر عامين وجدتها. وفي ٧ آب/أغسطس، أصيب صبي يبلغ من العمر ١٣ عاماً في إقليم توفوز الواقع على الحدود مع أرمينيا بجروح تسبب بها الجنود الأرمن. ويجب على المجتمع الدولي وضع حد للفاشية والإرهاب الأرمينيين.

وأذربيجان ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع، ولكنها في نفس الوقت ستدافع عن مواطنيها، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة، إذا استمرت الاستفزازات العسكرية الأرمينية. وإذا لزم الأمر، ستعاقب أذربيجان المعتدي مرة أخرى، مثلما فعلت في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

ويجب تسوية النزاع الأرميني - الأذربيجاني في ناغورنو كاراباخ استناداً إلى القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويجب استعادة السلامة الإقليمية الكاملة لأذربيجان. وعلى الرغم من الصعوبات الهائلة التي يسببها الاحتلال الأرميني، تمكنت أذربيجان من تحقيق التنمية بسرعة وبصورة ناجحة. وأذربيجان عضو نشط في الأمم المتحدة. وقد انتخبت في عام ٢٠١١ عضواً غير دائم في مجلس الأمن. ونالت أصوات

وقد اتخذت منظمات دولية رائدة قرارات تطالب بانسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية. ففي عام ١٩٩٣، اتخذ مجلس الأمن القرارات ٨٢٢ (١٩٩٣)، ٨٥٣ (١٩٩٣)، ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣) التي طالبت بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية. واعتمدت منظمات دولية أخرى، مثل منظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي، مقررات وقرارات مماثلة. إلا أن أرمينيا لا تنفذ هذه المقررات. فعلى مدى ٢٤ عاماً، تجاهلت أرمينيا قرارات مجلس الأمن، دون أن تعاقب على ذلك للأسف. في بعض الحالات، تُنفذ قرارات مجلس الأمن في غضون بضعة أيام. فيما يتعلق بجالتنا، ٢٤ عاماً من المقررات دون تنفيذ. وذلك نهج يقوم على الكيل بمكيالين، وهو غير مقبول. ويجب فرض الجزاءات الدولية على أرمينيا. وينبغي أن يكون إنشاء آلية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن جانباً من الإصلاحات الهامة للأمم المتحدة.

إن أرمينيا تبذل كل ما في وسعها للحفاظ على الوضع الراهن وعرقلة المفاوضات الموضوعية. وقد ذكر الرؤساء المشاركون لمجموعة مينسك - فرنسا وروسيا والولايات المتحدة - في عدة مناسبات أن الوضع الراهن غير مقبول. فكيف يمكن لدولة فاسدة وفاشلة يحكمها نظام استبدادي من القرون الوسطى أن تنتهك القانون الدولي لسنوات عديدة وتجاهل قرارات مجلس الأمن وبيانات بلدان رائدة في العالم؟ والجواب هو: الكيل بمكيالين. فلا يُمارس أي ضغط دولي على المعتدي، ولا تُفرض أي جزاءات دولية على النظام الديكتاتوري الأرمينية. ويجب وضع حد لهذه السياسة. فسياسة كهذه تجاه المعتدي ليست دليلاً على الظلم فحسب، بل تُوجد أيضاً الوهم بأن النظام الديكتاتوري الأرميني يمكن أن يواصل سياسته الإرهابية.

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ارتكبت أرمينيا جريمة حرب أخرى على خط التماس، بشن هجوم على مدننا وقرانا. وفي

والهدف الرئيسي من عملية باكو هو تعزيز الحوار والشراكة والتعاون بين العالم الإسلامي وأوروبا.

وفي عام ٢٠١٥، استضافت أذربيجان الدورة الأولى للألعاب الأوروبية التي شارك فيها ٦٠٠٠ رياضي من ٥٠ بلداً. وفي هذا العام، استضافنا الدورة الرابعة للألعاب التضامنية الإسلامية، التي شارك فيها زهاء ٣٠٠٠ رياضي من ٥٤ بلداً، وعليه فقد احتضنت عاصمتنا باكو في غضون سنتين دورة الألعاب الأوروبية ودورة ألعاب التضامنية الإسلامية، في إسهام رئيسي لتعزيز التعددية الثقافية. وإظهارا لمكانة أذربيجان بوصفها أحد البلدان الرائدة عالمياً في مجال الرياضة، احتل فريق أذربيجان المرتبة الثانية في الدورة الأولى للألعاب الأوروبية والمرتبة الأولى في دورة ألعاب التضامنية الإسلامية. كما أن حصول أذربيجان على المرتبة الرابعة عشرة في دورة الألعاب الأولمبية في ريو عام ٢٠١٦ من حيث عدد الميداليات، كدليل آخر على إنجازاتنا في هذا المجال، إذ حصدنا ١٨ ميدالية.

لقد أحرزت أذربيجان تقدماً كبيراً في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إذ زاد حجم اقتصادنا بأكثر من ثلاثة أضعاف منذ عام ٢٠٠٤، ووفّرنا ما يفوق ١,٦ مليون فرصة عمل، وبذلك ظلّ معدّل البطالة في بلدنا واحداً من أدنى المعدلات في العالم عند ٥ في المائة. وجعلنا الحدّ من الفقر أولوية؛ إذ تراجعت مستويات الفقر عندنا من أكثر من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٥ أو ٦ في المائة. كما تتساوى احتياطاتنا من العملات الصعبة مع الناتج المحلي الإجمالي للبلد، أمّا الديون الخارجية لدولتنا فهي أقل من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ٢٠٠٩، حصلت أذربيجان على لقب البلد الرائد عالمياً في مجال الإصلاح وفق تقرير البنك الدولي بشأن ممارسة الأعمال التجارية. وصنّف تقرير منتدى دافوس الاقتصادي العالمي عن القدرة التنافسية في العالم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ أذربيجان في المرتبة السابعة والثلاثين من أصل ١٣٨ بلداً. وفي عام ٢٠١٥،

وأعربت الأغلبية المطلقة من الدول الأعضاء عن تأييدها لأذربيجان وسياستها. وقد شكّل ذلك نجاحاً كبيراً بالنسبة لأذربيجان التي لم يكن قد مضى سوى ٢٠ عاماً على استقلالها في ذلك الوقت.

إن أذربيجان بلد مستقر وديمقراطي. وإرساء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من الأولويات القصوى لحكومة بلدنا. وجميع الحريات الأساسية مكفولة بشكل كامل في أذربيجان، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية التجمع والحرية الدينية. وأذربيجان أحد المراكز العالمية المعترف بها للتعددية الثقافية. فالتعددية الثقافية إحدى سياسات الدولة في أذربيجان. ويعيش ممثلو جميع المجموعات الإثنية والأديان في سلام ووثام في أذربيجان. وأعلنت في أذربيجان سنة ٢٠١٦ "سنة التعدد الثقافي"، في حين أعلنت سنة ٢٠١٧ "سنة التضامن الإسلامي".

وعلى خلاف أرمينيا، التي لا توجد فيها أي أقليات وطنية تقريباً، وهي بلد أحادي العرق تشكل فيه كراهية الأجانب سياسة الدولة، فإن أذربيجان بلد متعدد الأعراق. ويعتبر التنوع الثقافي والعرق والديني الذي يتمتع به مجتمعنا ذخراً كبيراً لنا. وقد ارتكبت في أرمينيا، التي بلغت فيها كراهية الإسلام ذروتها، الكثير من أعمال التخريب ودمرت جميع المساجد في الأراضي المحتلة.

واستضافت أذربيجان العديد من الأحداث الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان، من بينها المنتدى العالمي السابع لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، ومؤتمر القمة العالمي للزعماء الدينيين، والمنتدى العالمي بشأن الحوار بين الثقافات في أربع مناسبات، ومنتدى باكو الإنساني الدولي في خمس مناسبات، فضلاً عن أحداث هامة أخرى.

وفي عام ٢٠٠٨، أطلقت أذربيجان، بصفتها عضواً في منظمة التعاون الإسلامي ومجلس أوروبا، عملية باكو التي تؤيدها الأمم المتحدة.

بتحديد أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة و ٦٠٠ مستشفى ومركز طبي. وتُقارب معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في أذربيجان نسبة ١٠٠ في المائة. وينتفع أكثر من ٥ ملايين شخص سنوياً، وهو ما يعادل نصف عدد السكان، بفحوص طبية ممولة كلياً من ميزانية الدولة.

وتضطلع أذربيجان بدور هام في سوق الطاقة العالمية. وبوصفنا مورداً موثوقاً به للنفط والغاز إلى الأسواق الدولية، فإننا نوفر أمن الطاقة للعديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. واليوم توشك أذربيجان، جنباً إلى جنب مع شركائها الدوليين، على إنهاء مشروع ممر الغاز الجنوبي الذي تبلغ كلفته ٤٠ مليار دولار، وهو أحد أكبر مشاريع البنى التحتية في العالم.

وتتمثل وسائل النقل أولوية أخرى من أولوياتنا الهامة. وبحكم موقعها بين أوروبا وآسيا، فإن أذربيجان تستفيد على نحو رشيد من هذا الموقع الجغرافي لتصبح إحدى أهم مراكز النقل الأوروبية الآسيوية. إذ قمنا في السنوات الأخيرة ببناء ستة مطارات دولية ومددنا ١١ ٠٠٠ كيلومتر من الطرق السريعة الحديثة وغيرها من الطرق الثانوية. ويمثل أسطول أذربيجان التجاري الذي قوامه ٢٧٠ سفينة أكبر الأساطيل التجارية في بحر قزوين، كما أن أحواض بناء السفن الحديثة لدينا قادرة على بناء جميع أنواع وأحجام السفن. ونحن نعمل أيضاً على تحديث البنى التحتية للسكك الحديدية، ويمكن الآن التنقل في جلّ الأراضي الوطنية عبر السكك الحديدية. وسوف نُدشن في العام المقبل ميناءً تجارياً دولياً سيكون الأكبر في منطقة بحر قزوين. وتخصص أذربيجان استثمارات كبيرة في مجال ممرات النقل بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب من أجل توفير أقصر الطرق عبر البلد في كلا الاتجاهين.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه في العام الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاستعادة استقلالنا. إن ما

حصلت أذربيجان على جائزة بلدان الجنوب اعترافاً بإنجازاتها البارزة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وصُنّفت منذ عام ٢٠١٠ بوصفها بلداً ذا تنمية بشرية عالية. إن التطور السريع الذي أحرزناه في مجال صناعة الفضاء قد مكن أذربيجان من الانضمام إلى نادي الفضاء العالمي بفضل الساتلين أذربيسس وأذرسكاي للاتصالات والرصد الميداني، بالإضافة إلى ساتل ثالث، أذربيسس -٢، المقرر إطلاقه قريباً.

واليوم، تُصدّر أذربيجان منتجات فكرية، فضلاً عن المنتجات الصناعية والزراعية. وتمثل الوكالة الحكومية للخدمات والابتكارات الاجتماعية لمواطنينا، آسان، نموذجاً للعلاقات العامة والخدمات الحديثة. وبفضل شفافيتها التامة وعدم تسامحها إطلاقاً مع الفساد والرشوة، باتت هذه الوكالة التي تقدّم ٢٥١ خدمة تحت سقف واحد، تستقطب اهتمام العديد من البلدان. وبوصفها علامة تجارية أذربيجانية خالصة، قدّمت منذ تأسيسها قبل خمس سنوات أكثر من ١,٦ مليون خدمة لخمسة ملايين شخص. ويبلغ مجموع عدد الطلبات ١٧ مليوناً، كما حظيت الوكالة بتقييم من الجمهور بلغت نسبته ٩٨ في المائة. وفي عام ٢٠١٥، اعترافاً بإسهام الوكالة في الامتياز والإبداع وتبسيط توفير الخدمات العامة، تلقت جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة.

والهدف الرئيسي من سياساتنا هو تحسين ظروف حياة مواطنينا. ومنذ عام ٢٠٠٤، تضاعفت المرتبات ٥,٦ مرات والمعاشات التقاعدية ٨,٢ مرات. كما قمنا ببناء ١٠٠ مستوطنة وبلدة جديدة لصالح اللاجئين والمشردين داخلياً المتضررين من الاحتلال الأرميني، دون أي دعم مالي أجنبي. وبذلك، فقد قمنا بتحسين ظروف معيشة أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ شخص، إذ وفرنا لهم منازل وشققاً جديدة وشيّدنا ١٥٢ مدرسة و ٥٩ مركزاً طبيّاً و ٦٠ روضة للأطفال في قلب بلداتهم ومستوطناتهم. وعلى وجه الإجمال، فقد قمنا منذ عام ٢٠٠٤ إمّا ببناء أو

لسلفكم، السفير بيتر تومسون من جمهورية فيجي، إبان قيادته الجمعية خلال السنة الماضية.

وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تعيينه في العام الماضي، وأتمنى له ولاية ناجحة.

إنني أتكلم اليوم عن البشر والسلام والكوكب. فلا شيء أكثر أهمية في هذه المناقشة العامة من ضمان احترام جميع الممثلين الحاضرين هنا لموضوعها، ألا وهو "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". أولاً، يفرض علينا هذا الموضوع التركيز على الناس — شعوب جميع البلدان في كل الأحوال. فالأمر يتعلق بالحالة الإنسانية لسكان الدول الكبيرة منها والصغيرة، والغنية منها والفقيرة، والقوية منها والضعيفة. ويتعلق الموضوع أيضاً بأوضاع البشر في جميع أنحاء المعمورة.

إن العالم اليوم يواجه العديد من الأزمات الإنسانية الخطيرة. ففي الكثير جدا من أنحاء العالم، لا يزال الأطفال يموتون من أمراض يمكن الوقاية منها أو ينامون جياعاً. وتحرم المرأة في بعض الأماكن من التمتع بتكافؤ الفرص ليتسنى لها عيش حياة كريمة. ولا تزال الهوة بين أغنياء وفقراء العالم واسعة إلى حد غير مقبول. وترتب عن النزاعات داخل الدول تنامي أزمة اللاجئين على الصعيد الدولي، حيث أدت إلى نزوح الملايين عن ديارهم.

وتمثل أهداف التنمية المستدامة رغبتنا وعزمنا الجماعيين للقضاء على الجوع والفقر في كوكبنا. وترمي في الوقت نفسه إلى تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والعمل وتحقيق العدالة الاجتماعية للرجال والنساء على حد سواء. وكان اعتماد أهداف التنمية المستدامة بمثابة مُحفز لتطلعاتنا إلى عالم أفضل ووضعها في شكل إجراءات وأهداف ملموسة وتطلعية. وترمي تلك الأهداف إلى تعزيز احترام الكرامة المتأصلة للناس وحقوقهم كبشر. غير أن المضي نحو تحقيق هذه الأهداف تعوقه انتهاكات حقوق الإنسان وهجرة السكان غير الطوعية من ديارهم، علاوة على

حققته أذربيجان من نجاح على درب التنمية إنما يدل مرة أخرى على أن نجاح بلد ما مرهون بحريته واستقلاله واستيداع مصيره حصراً بين يدي شعبه. وما يبعث على سعادة شعب أذربيجان هو أننا نعيش في بلد مستقل ينتهج سياسات مستقلة، تقوم على المصالح الوطنية لشعبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية أذربيجان على البيان الذي أدلى به للتو. اصطحب السيد إلهام حيدر أوغلو عفيف، رئيس جمهورية أذربيجان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غيانا.

اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس غرانجر (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تعازي غيانا وتضامنها حكومة وشعباً مع ضحايا الزلزال الذي ضرب المكسيك بالأمس، وضحايا الإعصار ماريا الذي دمر قبل يومين كومولث دومينيكا تقريباً.

تهنئكم جمهورية غيانا التعاونية، السيد الرئيس، على انتخابكم لقيادة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. ونحن على ثقة بأنه في ظل قيادتكم سيتم إحراز تقدم في النهوض بجدول الأعمال الدولي وتحقيق موضوع الجمعية لهذا العام، وهو "محرورية الإنسان: تحقيق السلام والعيش الكريم للجميع على كوكب مستدام". وتُعرب غيانا أيضاً عن تقديرها للأداء الممتاز

المستدام للموارد المتعددة للغابات المدارية ومن حفظ التنوع البيولوجي“.

وبعد مرور ٢٠ عاما على تلك المبادرة الدولية، أبرمت غيانا اتفاقا مع مملكة النرويج ينص على:

”العمل معا من أجل تزويد العالم بنموذج ذي صلة قابل للتكرار بشأن الكيفية التي يمكن أن يساعد بها خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية - المعروف باسم برنامج الأمم المتحدة المتعلق بخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية ودور الحفاظ على الغابات وإدارتها المستدامة وتعزيز مخزون الكربون في الغابات في البلدان النامية - في المواءمة بين الأهداف الإنمائية للبلدان ذات الغطاء الحرجي وبين الحاجة إلى مكافحة تغير المناخ“.

إن غيانا تمثل جزءا من درع غيانا، وهو واحد من آخر مناطق الغابات المطيرة البكر المتبقية في العالم. ودرع غيانا مصدر لنسبة ١٥ في المائة من احتياطيات المياه العذبة في العالم. كما أن ما يتمتع به من تنوع بيولوجي يوفر خدمات النظم الإيكولوجية مثل الغذاء والمياه العذبة والمنتجات الطبية. ويقدم خدمات بيئية من قبيل التلقيح وتنظيم دورة الماء ونوعية المياه. وتسهم غابات الدرع في امتصاص الكربون وتخزينه، فتساعد بذلك في التخفيف من آثار الدفينة. وبعبارة أخرى، فإن الدرع ضروري للحياة على كوكب الأرض. لذا، تناشد غيانا الأمم المتحدة العمل لحماية درع غيانا والحفاظ عليه بوصفه موردا عالميا لازما لبقاء كوكبنا واستدامته.

سأتكلم الآن عن السلام. لطالما مثل السعي من أجل تحقيق السلام الغرض الرئيسي لهذه المنظمة وشغلها الشاغل منذ أن ظهرت للوجود. فتوفير حياة كريمة لشعوب العالم والاستخدام المستدام لموارد الكوكب يقومان على تحقيق السلام جنبا إلى

الإرهاب والحروب. ويتمثل التحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة في العزم على تعزيز احترام حقوق المواطنين داخل هياكل الحوكمة الخاصة بدولنا الأعضاء.

ثانيا، إنني أتكلم عن كوكب الأرض. إن جعل الكوكب مستداما هو اسمى إرث تنشده البشرية. ولا شيء أهم من ذلك لبقاء الناس. لقد ظللنا غير مباليين لوقت طويل جدا بضرورة حماية الكوكب. ونتيجة لذلك، أصبحت استدامته الآن مهددة على العديد من الجبهات. وتغير المناخ ليس وهما من نسج الخيال أو من محض ابتكار قلة من المتطرفين. وفي هذا العام، شعرت الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي وأجزاء من أمريكا الشمالية بالغضب المدمر لسلسلة أعاصير - هارفي، إيرما، خوسيه، كاتيا، لي، ماريا - أسهمت البشرية في تواترها وشدتها باستغلالها المستهتر لموارد الأرض .

وكان إعصار إيرما نديرا مميئا ومدمرا بالضعف والهشاشة الشديدين للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة في منطقة البحر الكاريبي. وتقوم غيانا بدورها، في حدود ما تسمح به مواردها، في توفير الإغاثة للسكان المتضررين في الدول الكاريبية الشقيقة. وشاركت غيانا في الاحتفال بالتوقيع على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في العام الماضي في هذه القاعة ذاتها. ونجدد التزامنا بأهداف الاتفاق في هذا العام، لنبرهن على الدور الرائد الذي تضطلع به غيانا في الإشراف البيئي على الصعيد العالمي. وينبغي ألا ننسى أنه في عام ١٩٨٩- أي قبل ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو في عام ١٩٩٢- تبين بعد نظر غيانا حين قطعت على نفسها عهدا بشأن البيئة أمام المجتمع الدولي بتكريس ٣٦٠.٠٠٠ هكتار من غاباتها المطيرة

”لغرض تطوير وتوضيح وتوفير نظم وأساليب وتقنيات تمكن غيانا والمجتمع الدولي من تحقيق الاستخدام

ونحن نعتمد على مواردنا البرية والبحرية لتنمية بلدنا ولتخليص شعبنا من الفقر. وعقب مرور ٥١ عاماً على استقلال غيانا، لا تزال الادعاءات الفنزويلية قائمة. وكانت إحدى كبريات المحاكم الدولية قد خلصت قبل ١١٨ عاماً إلى تسوية كاملة ومثالية ونهائية للمسألة في عام ١٨٩٩. ولكن فنزويلا رفضت قرار التحكيم ذلك في عام ١٩٦٢ في إطار اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، في الوقت الذي كانت فيه غيانا البريطانية - وهو اسم دولتنا حينئذ - تسعى جاهدة إلى تحقيق الاستقلال.

وهذا تحذير للعالم، من خلال الجمعية العامة، مفاده أن السلام سيُعرض للخطر في منطقتنا إن لم تسد العدالة، ليس داخل فنزويلا فحسب، بل فيما يتعلق أيضاً بخلافها الحدودي مع غيانا. لقد تناول أربعة أمراء عامين ادعاءات فنزويلا. وأصبح الخيار بين تسوية عادلة وسلمية وفقاً للقانون الدولي، أو موقف فنزويلي قائم على الاستنزاف يزداد تبجحاً وعسكرية. وفي هذا الشأن، لن يكون التماطل في صالح تسوية النزاع بل عاملاً من عوامل استدامته.

ولحسن الحظ، فإن الأمين العام السابق السيد بان كي - مون والأمين العام الحالي، السيد أنطونيو غوتيريش على حد سواء، وعلى نحو ما بيناه علناً، قد قررا أنه، استناداً إلى اتفاق جنيف لعام ١٩٦٦، إن لم يتم إحراز تقدم كبير بحلول عام ٢٠١٧ صوب التوصل إلى اتفاق كامل بشأن تسوية الخلاف، فإن محكمة العدل الدولية ستكون الوسيلة التالية للتوصل إلى تسوية سلمية، ما لم تطلب غيانا وفنزويلا بصورة مشتركة خلاف ذلك. وما فتئت غيانا تعمل بدأب مع الممثل الشخصي للأمين العام، وتتطلع إلى المجتمع الدولي لضمان ألا تُقدم فنزويلا على إحباط عملية التسوية القضائية، التي تمثل السبيل الواضح والمتفق عليه صوب تحقيق السلام والعدالة.

إن شعوب العالم تواقّة إلى تحقيق كامل إمكاناتها في جوّ من الكرامة والمساواة وفي ظل بيئة سليمة، وهو هدف من أهداف

جنب مع العدالة، بما في ذلك العدالة داخل الدول وفيما بينها. وما دام العالم قد أنهكتته الحروب، فإن الكفاح من أجل تحقيق السلام يجب أن يكون مسعى متواصلاً للبشرية. والأمم المتحدة هي الأداة العالمية الأسمى لتحقيق السلام. فهي تضطلع بدور حيوي في كفالة احترام القانون الدولي من خلال محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن. ويجب علينا عند السعي إلى تحقيق السلام، أن نرمي إلى حل النزاعات التي طال أمدها بين الدول. وفي ذلك الصدد، تؤيد غيانا الدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن بغية إعطاء صوت أكبر للبلدان النامية.

ونؤكد من جديد دعمنا لحل الدولتين للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. كما نؤكد حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له وطن وأن يتمتع بالعيش الكريم. ونطالب أيضاً برفع الحصار الاقتصادي الضار المفروض على جزيرة كوبا، الواقعة في منطقة البحر الكاريبي، والذي يقوض حقها في التنمية.

وما فتئ النضال من أجل السلام والحق في التنمية يشكل أهم شواغل غيانا منذ نيل استقلالها الوطني في عام ١٩٦٦. ولقد أوضحت، أثناء مخاطبتي الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر A/71/PV.8)، الخطر الذي ما برحنا نواجهه على حدودنا نتيجة للمطالب الإقليمية لجارتنا الغربية، جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأحطت حينها دول العالم علماً بالخطر الذي تواجهه غيانا على حدودها على يد فنزويلا. بيد أن فنزويلا لم تتراجع أو تحيد عن مطالبتها بأراضي غيانا، ولا يزال الخطر يحيق بغيانا. وقد جذبت التطورات المقلقة في فنزويلا انتباه العالم وأثارت شواغل الكثيرين منا إزاء حرمان شعبها.

إن سكان الكاريبي يرغبون في أن يكون البحر الكاريبي منطقة سلام. إلا أن ادعاءات فنزويلا بشأن السلامة الإقليمية لغيانا ستشكل تهديداً لتلك المنطقة ولذلك السلام. وعلى الرغم من أن مساحة فنزويلا تبلغ أكثر من أربعة أضعاف حجم غيانا، فإنها تطالب بثلثي أراضي غيانا، بما في ذلك في امتدادها البحري.

وحسّ دبلوماسي، سيساعد أهم هيئة في الأمم المتحدة على إحراز مزيد من التقدم ومواجهة التحديات الجديدة بفعالية. وأعرب عن امتناني أيضاً للرئيس المنتهية ولايته لما أبداه من روح قيادية خلال الدورة الحادية والسبعين.

وأود أيضاً أن أضّم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى لتهنئة معالي السيد أنطونيو غوتيريش على تعيينه أميناً عاماً للأمم المتحدة. وما من شكّ في أن نيته النبيلة والحكيمة الرامية إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمدّ جسور التواصل فيما بيننا جميعاً في السنوات المقبلة ستحظى بدعم البوسنة والهرسك الكامل.

وفي عالم يسوده جوّ من الريبة وانعدام الأمن، فببساطة، لا سبيل للمغالاة في التأكيد على أهمية المبادئ التي أرساها مؤسسو الأمم المتحدة والإطار المتعدد الأطراف الذي حدّدوه لنا. فقوة المنظمة تكمن في أوجه قوتنا الفردية والمشاركة على حد سواء، التي تتجلى في جهودنا الرامية إلى القضاء على الأمراض والجوع والإرهاب وكل ما يهدد الوجود البشري. ولدى قيامنا بذلك، يجب علينا، بالطبع، أن نسلّم بمدى ضرورة وأهمية اعتماد تدابير مدروسة وبناءة تجعل منظومة الأمم المتحدة أقرب إلى محيطها وتمكنها من التكيف ليتسنى لها استباق التحديات التي تنشأ في بيئتها ومعالجتها بقوة تفوق بكثير مجموع قدراتنا الفردية.

وما زلنا نشهد ببالغ القلق استمرار معاناة الشعب السوري. وتدين البوسنة والهرسك بشدة كل أشكال العنف المرتكب ضد المدنيين في سورية. ولا بد من إيقاف أعمال العنف. ويجب ردّ كرامة كل امرأة ورجل وطفل سوري، وكل لاجئ من اللاجئين السوريين. كما يجب أيضاً أن نحیی فيهم مُجدداً الإيمان بإمكانية تحقيق الانتعاش وتوفير الفرص لاستئناف حياة جديدة. وسنواصل، إلى جانب العديد من الوفود الأخرى في هذه القاعة اليوم، الدعوة إلى إيجاد حل سلمي وسياسي للنزاع عن طريق المفاوضات. وينبغي أن تظلّ هذه العملية في أيدي الشعب السوري وحده، على أساس بيان جنيف (S/2012/522، المرفق)،

التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وتحقيقه في متناولنا. تتمثل ولاية الأمم المتحدة في تحقيق السلام لشعوب العالم. ويمكن تحقيق السلام من خلال التصدي للأزمات الإنسانية في العالم، وتعزيز العدالة داخل الدول وفيما بينها وحل النزاعات الطويلة الأمد القائمة بين الدول.

بوسعنا جميعاً أن ننعّم بحياة جيدة على كوكب الأرض. وبوسعنا حماية هذا الكوكب من ويلات تغير المناخ وأضراره التي لا تكثرث بيئته ولا بتنوعه البيولوجي. وستتمكن الأمم المتحدة في هذه القاعة، إذا ما اتّحدت، من الوفاء بوعد ميثاق الأمم المتحدة ومن تحقيق موضوع الجمعية العامة القاضي بمحورية الإنسان، والسعي إلى تحقيق السلام وحماية كوكب الأرض.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية غيانا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد ديفيد آرثر غرانجر، رئيس جمهورية غيانا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كوفيتش (تكلم بالبوسنية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم مهمة قيادة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وإني على يقين من أن ما شهدناه منكم في البوسنة والهرسك من لباقة

التي تضطلع بها لجنة مكافحة الإرهاب. ونرحب ترحيباً خاصاً بالجهود التي يبذلها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتعزيز قدرات الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، وفي هذا الصدد، إنشاء المكتب الجديد لمكافحة الإرهاب. ومن جانبنا، فإننا على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والدولي، لا سيما في مجال جمع المعلومات وتبادلها.

وسنواصل بصفتنا عضواً في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، دعم الجهود التي يبذلها التحالف من أجل تحرير المجتمعات المحلية بأكملها، ومساعدتها على التعافي من المعاناة والأضرار التي سببها تنظيم داعش وشبكته العالمية.

وتلتزم البوسنة والهرسك بالتنفيذ التام لجميع قرارات مجلس الأمن الرامية إلى تقديم الأشخاص الضالعين في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو تنفيذها إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، فإننا نتشاطر تماماً الرأي القائل بأن من الضروري لاستئصال آفة الإرهاب والتطرف العنيف على المدى الطويل، مواصلة الاستثمار في الجهود المبذولة في طائفة كاملة من المجالات المترابطة فيما بينها: من القضاء على الظلم وعدم المساواة والفقر وانعدام الحرية، إلى تحسين التفاهم بين من يختلفون في الرأي، فضلاً عن تعزيز الحوار بين الثقافات والقيم الديمقراطية المقبولة عموماً. وما أن نبدأ الاعتقاد بأننا قد بذلنا ما يكفي من جهد في جميع تلك المجالات، فإنه يتعين علينا أن نبدأ العمل مرة أخرى وأن نضع جهودنا.

إن الوصول إلى عالم خال من خطر التدمير الكامل للبشرية أقل طوباًوية إذا كان هناك عدد أقل من وسائل الدمار وأسلحته. وبالتالي، فإن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لا يزالان يمثلان الشرطين المسبقين لتحقيق السلام والأمن على الصعيد العالمي الذي نسعى إليه جميعاً. وفي ذلك السياق، تتشاطر البوسنة والهرسك الإدانة القوية للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وندعو أيضاً جمهورية

بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بقيادة المبعوث الخاص إلى سورية، الذي حظيت جهوده المتفانية لمواصلة المفاوضات في جنيف بكثير من التقدير.

ويبدو أنه لا داعي لتكرار أنه من غير الممكن تحقيق السلام والازدهار للشعب الإسرائيلي إن لم ينعم الفلسطينيون بذات الأمر، والعكس بالعكس. ويمثل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أكبر مشكلة مستعصية يعرفها الشرق الأوسط، وعدم وجود أي مفاوضات بين الطرفين في الوقت الراهن أمر يبعث على القلق، إذ تستحق كلتا الأمتين الأفضل. ومرة أخرى، فإن المسيرة نحو تحقيق السلام تتحرك ببطء شديد وصارت أكثر تعقيداً، وهو الحال منذ عقود. ولذلك، فمن الضروري أن نذكر بإصرار بالهدف النهائي المتمثل في إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، في إطار حدود معترف بها. ولا تزال البوسنة والهرسك تؤمن بأن تحقيق هذا الهدف ممكن إذا اضطلع كلا الطرفين بالوفاء بالتزاماتهما على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية.

لم يفارق الشر يوماً تاريخ البشرية. فهو يكون تارة على هامش مجتمعاتنا، وفي صلبها تارة أخرى، بدرجات متفاوتة. ولا يتجلى دائماً في ذات الصورة ولا بذات الشدة. ومما لا شك فيه أن الإرهاب هو أكبر الشرور التي عرفها عصرنا، أمّا شكله وقوته فيمثلان أكبر تهديد للسلام والأمن الدوليين. ولطالما كانت للقوى المدمرة جذور ضاربة وتحليلات مختلفة، ولكن لا مبرر لوجودها على الإطلاق. إننا في حاجة إلى تركيز جهودنا وتوحيدها، إلى جانب اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد من أجل التغلب على الإرهاب واستئصال الخوف منه نهائياً من مجتمعاتنا.

وستواصل البوسنة والهرسك الإسهام في التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والأنشطة

وعلى الرغم من أننا فخورون للغاية بالتقدم الكبير الذي أحرزناه في تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فإننا ندرك أيضا المجالات التي يمكن ومن الضروري أن نقوم فيها بقدر أكبر بكثير من العمل. وسنواصل بالتأكيد الاستثمار في بذل المزيد من الجهود لتعزيز تمكين النساء والفتيات البوسنيات وفقا لإعلان ومنهج عمل بيجين.

وهناك فئة اجتماعية أخرى تستحق اهتماما خاصا. الشباب مصدر دائم لإحداث التغيير وبوتقة للتوصل لحلول ابتكارية لمشاكلنا الماضية. فإذا ما توفرت لهم الصحة والتعليم وفرص العمل، سيصبحون بمثابة المحرك الدافع لعجلة التقدم في مجتمعاتنا. أما في البيئات التي لا تتوفر لهم فيها سوى فرص محدودة للحصول على التعليم والتنمية الاقتصادية وللانخراط في عمليات صنع القرارات، فإن الشباب يصبحون عرضة للإحباط والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار. ولذلك، فقد كُرس جزء كبير من عمليات الإصلاح في البوسنة والهرسك لتهيئة الظروف الملائمة للحد من بطالة الشباب، في اتساق مع الغايتين ٨،٥ و ٨،٦ من الهدف ٨ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وللأسف، فجميعنا في البوسنة والهرسك نعلم جيدا فداحة ثمن الحرب. بالنسبة لنا، فإن الدبلوماسية الوقائية أداة بوسعها أن تساعد على ضمان عدم تكرار نشوب الحروب بتاتا في أي مكان آخر من العالم، شريطة استخدامها في الوقت المناسب. وهناك أسباب كثيرة، على الصعيد العالمي، تستوجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة في صميم جميع الأنشطة التي تستخدم التدابير الوقائية من أجل حل الأزمات والحيلولة دون تشريد الناس من ديارهم.

ونكرر القول أن جانبا كبيرا من المسؤولية عن المنع يقع على مستويات أخرى. فعلى مستوى مجتمعاتنا المحلية، يجب

كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام ودون تأخير أو شروط لالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وما يزال إيماني بجدوى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ قويا اليوم مثلما كان قبل عامين حين اعتمادنا لها. وقد حظيت تلك الخطة في البوسنة والهرسك بما تستحقه من اهتمام مؤسسي استنادا إلى أهمية ونبل الأهداف التي وضعتها لنا. فقد تم تحديد الأدوار وأصبحت الأهداف واضحة وجرى التنسيق بينها.

ولن تكون الإرادة السياسية القوية واتخاذ الخطوات العملية الحاسمة في الاتجاه الصحيح كافيين دائما بالنسبة لنا ولغيرنا من البلدان النامية المثقلة بعدم التناسب بين الرغبات والإمكانات. فالوفاء بالأهداف النبيلة والطموحة للتنمية المستدامة يتطلب توفر المعارف والمعايير غير المتاحة للكثير من الدول الأعضاء. بل ربما يترتب عن ذلك عبئا إضافيا على ميزانيات الدول المثقلة بالأعباء بالفعل. ولذلك، فإن تقديم المساعدة في وضع الاستراتيجيات والسياسات ونقل التكنولوجيات وتوفير الموارد المالية والمساعدة في قياس التقدم، هي جميعا متطلبات لا جدال في أنها بالغة الأهمية، وبطبيعة الحال، ملكية البلدان الكاملة لعمليات التنفيذ. وفي ذلك الصدد، فقد تفهمنا وقبلنا تماما الترابط الوثيق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وقد صدقنا على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وقررنا اتباع مبادئه التوجيهية. وذلك دين يجب الوفاء به دون قيد أو شرط من أجل أطفالنا وكوكبنا.

وإذا تطلعت إلى ماضي بلدنا أو حاضره أو مستقبله، فإن المرأة تشغل مناصب عليا في بلدي تستحقها وهي أهل لها بطبيعة الحال. إن دور المرأة هام للغاية لتنمية الأسرة ورفاهها، فضلا عن المجتمع بأسره. عادة ما تكون المرأة أول من يمد يد المصالحة في بيئات ما بعد النزاع. وفي أوقات التحديات والمخاطر الكبرى، نكون بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قوة المرأة وقدرتها الطبيعية لأجل السعي إلى حلول سلمية.

والتعاون فيما بيننا جميعا، في السياقات الضيقة والواسعة على السواء، مبادئ حية وطويلة الأجل الطويل لتحقيق مستقبل يتسم بالاستقرار والأمن. وبالتالي، فإننا نضع الالتزام بالمبادرات الإقليمية والعمل البناء من خلال المنظمات الإقليمية التي ننتهي إليها على رأس قائمة أولويات سياستنا الخارجية.

وتبذل البوسنة والهرسك الآن كل ما في وسعها لتسريع التقدم نحو ما تنتمي إليه حقا، في إطار أسرة أوروبية قوية، تتشاطر معها القيم ذاتها. ولا تتسم الإصلاحات وغيرها من العمليات التي نواصل تنفيذها لذلك الغرض بالبساطة أو السهولة دائما، ولكننا نراها فرصة فريدة لتسريع اتساق تنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية مع ما ينتظرنا غدا في إطار الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سنواصل الوفاء بالتعهدات التي قطعناها لكي نصل إلى مركز الدولة المرشحة لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي بحلول بداية عام ٢٠١٨ في التزام حقيقي من جانبنا، وهو ما سيكون دفعة قوية تمس الحاجة إليها للتوظيف الداخلي وزيادة تسريع عمليات الاندماج.

ولكنني أود، مع الشعور بالقلق، أن ألفت انتباه الجمعية إلى حقيقة أن بلدي يمر الآن بفترة من التحديات الكبيرة. وإنني على اقتناع عميق بأن طائفة من طوائف شعب البوسنة والهرسك لن تكون سعيدة ومزدهرة إن لم تكن الطائفتان الأخريان غير سعيدتين ومزدهرتين، إن لم كل الناس التي تعيش في بلدنا سعيدة وتنعم بالرخاء. وأعتقد في ذلك الصدد، أنه يجب علينا في البوسنة والهرسك اتخاذ خطوة حاسمة لاعتماد تغييرات على تشريعاتنا الانتخابية بحلول نهاية هذا العام وفقا لقرارات المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ونتوقع، كما حدث في الماضي، التفهم والدعم من جانب المجتمع الدولي في حل هذه المسألة، نظرا لأهميتها الحيوية لتعزيز العملية الديمقراطية وتحقيق هدف الاندماج الكامل لبلدنا في الاتحاد الأوروبي.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي مُدكراً بأن جميع احتياجاتنا الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية والثقافية، قد تكون

علينا التصدي لجميع أعراض الاضطرابات والنزاعات. ويجب علينا جبر الظلم الاجتماعي والتوفيق بين ما يبدو أنه يتعذر التوفيق بينه، فضلا عن المثابرة على المصالحة والسعي إلى حلول تعددية وشاملة للجميع، وإبداء التقدير نفسه لحقوقنا وحقوق الآخرين على قدم المساواة، مع السعي المستمر إلى السبل المؤدية إلى إيجاد لغة مشتركة. وأعتقد أنه ينبغي تطبيق نهج الوقاية والوساطة، فضلا عن تقنيات إدارة النزاعات وحل النزاعات في المجتمعات المنقسمة، في تلك المناطق المعنية أولا وبمشاركة الجهات الفاعلة الإقليمية التي تفهم بشكل أفضل عموما أطراف النزاع ومبرراتها وآرائها المختلفة بشأن المشكلة.

ونحن فخورون بمشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان وقبرص وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي. ونرى في ذلك أكبر إسهام مباشر للبوسنة والهرسك في بناء السلام العالمي. ونرى أيضا أن مشاركتنا في بعثات الأمم المتحدة وسيلة للقيام بما هو ممكن تحقيقه اليوم بينما كان حتى وقت قريب يستحيل تقريبا حتى مجرد تصوره وهو مساعدة الناس في المناطق المتضررة من النزاعات.

وقد تعلمت البوسنة والهرسك الدروس من ماضيها الصعب، وقد اختارت لأجل مستقبلها اتباع المبادئ التي وضعها مؤسسو الاتحاد الأوروبي قبل ٦٠ عاما. وقد اعتمدنا المسار الأوروبي، واختارنا، من بين التعاون والمواجهة، وسنختار دائما التعاون في البحث عن الحلول التوفيقية المشتركة.

واعتمادا على الذات، وأيضا مع المساعدة المجردة من الأناية من أصدقائنا الأوروبيين، نقوم بما في وسعنا لإيجاد أكبر قدر ممكن من الفرص للحوار المفتوح، ونغتنم كل فرصة من تلك الفرص لبناء المزيد من الثقة والصلات المفيدة للجميع من أجل شعبنا الذي، على الرغم من الصعوبات والحزن، لديه روابط ومصالح مشتركة بقدر أكبر مما نحن، قادته، على استعداد أحيانا للاعتراف به. ويجب أن تكون المصالحة والثقة والشراكة

ماريا في الوقت الراهن، لا سيما في دومينيكا. إننا نصلي من أجل الضحايا وأسرههم. وتحمل هذه الكوارث الطبيعية رسالة واضحة لنا مفادها أنه يجب علينا مواصلة توثيق روابط التضامن فيما بيننا واستخدام قدراتنا في مجال توفير الحماية والأمن لبلداننا حصراً لمساعدة بعضها بعضاً، لا لإثارة النزاعات.

وأود أن أهنئكم، سيادة الرئيس لايتشاك، على انتخابكم لتوجيه المناقشات في هذه الدورة للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أقدم أحر التحيات إلى الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش. وبصفتي رئيس جمهورية بنما، أتعهد بدعم حكومتي وبلدي لكم. ومن هذا المنبر، أود أيضاً أن أبعث، بكل احترام ومودة، بتحياتي الحارة إلى شعب بنما الذي أتاح لي الفرصة لأخدمه.

وهذه رابع سنة على التوالي أعود فيها إلى الجمعية العامة، فيما يريزح العالم تحت وطأة تحديات من قبيل الجريمة المنظمة والإرهاب والكوارث الطبيعية، التي يعاني منها سكاننا. والتحدي الآخر الذي يستدعي منا بذل الجهود هو زيادة تدفقات الهجرة القسرية جراء الحروب والفقر وعدم المساواة. ومن هذا المنطلق، يوفر موضوع الجمعية لهذه الدورة، "محرورية الإنسان: السعي إلى تحقيق السلام والحياة الكريمة على كوكب مستدام"، بيئة مؤاتية لشرع رؤساء الدول والحكومات في حوار يُكَلِّل بالتوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات الملموسة التي يمكننا اتخاذها لتحقيق السلام في العالم.

إن السلام من صنع الإنسان، فهو ثمرة تعايش قائم على الاحترام وتلبية احتياجات الأفراد الأساسية على نحو مسؤول، في ظل الحفاظ على الكوكب، الذي هو بيتنا. وإن أُبْجَع السبل وأنسبها لحل المشاكل التي يعاني منها سكان الكوكب في الوقت الراهن هو جعل الإنسان على الدوام في صميم جميع القرارات التي نتخذها. وقد كانت هذه السياسات الإنسانية مرجعية أساسية استندت إليها إبان قيادتي لبنا لمدة ٣٩ شهراً، إذ كنت أسعى إلى بناء أمة تسودها العدالة والمساواة، ولا يدفع فيها الأبرياء ثمن النزاعات ولا تنشب فيها نزاعات لا مبرر لها.

شديدة الاختلاف، بقدر ما تختلف السبل التي قد تتبعها لتلبية تلك الاحتياجات. كما أن الخيارات التي نتخذها يومياً لضمان ازدهار شعبنا تختلف هي الأخرى من دولة عضو إلى أخرى. وإنني على قناعة بأن مستقبل البشرية يرتكز إلى حد كبير بمدى قدرتنا حالياً على تحويل أوجه اختلافنا إلى مصدر قوة نستفيد منها. ونتطلع إلى أن ترشدنا منظومة الأمم المتحدة صوب تحقيق ذلك، وأن تساعدنا في المقام الأول على بناء نظام قائم على وحدة ستمتها التنوع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس رئاسة البوسنة والمهرسك على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد دراغان كوفيتش، رئيس مجلس رئاسة البوسنة والمهرسك، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغث، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغث، رئيس جمهورية بنما، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني

أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوان كارلوس فاريلا رودريغث، رئيس جمهورية بنما، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس فاريلا رودريغث (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ

ملاحظاتي بالإعراب عن تعازينا وتضامننا مع شعب المكسيك وحكومته من أجل ضحايا الزلزال الذي ضرب بالأمس، فضلاً عن شعوب كوبا والولايات المتحدة الأمريكية ودول البحر الكاريبي عن الأرواح التي حصدتها إعصارا إيرما وهارفي والخسائر المادية الفادحة التي خلفهاها، وتلك التي يتسبب فيها إعصار

صالح الشعب الكولومبي وحده، بل في صالح الجميع، وهي قبول أن ثمة أخطاء قد ارتُكبت، وتصحيح تلك الأخطاء والسعي إلى المصالحة.

غير أن قارتنا تواجه مشكلة تتجاوز الحدود، وهي زيادة إنتاج المخدرات والاتجار بها. فمن الأهمية بمكان أن يوحد قادة الأمريكتين قواهم من أجل التصدي لهذا التحدي الذي يهدد سلام شعوبنا، لا سيما في المثلث الشمالي. ولا يمكننا السماح للاتجار بالمخدرات أن يسلبنا السلام الذي استعدناه بشق الأنفس في أمريكا الوسطى وكولومبيا. فالاتجار بالمخدرات يحكم على شعوبنا بالفقر؛ ويؤثر في ميزانيات الدول؛ ويجبرنا على استثمار مواردنا في مجال الأمن، بدلا من تخصيصها للتعليم والصحة والإسكان والنقل؛ ويتحدى سلطة الحكومات؛ ويقوّض ولاء أولئك الذين يُفترض، بحكم مناصبهم، أن يمتثلوا لسيادة القانون وأن يتمسكوا بها.

وتؤكد بنما مجددا التزامها بمكافحة الاتجار بالمخدرات بلا تردد. وسوف نكرس جهودنا ومواردنا كاملة لتمكين المنطقة من القضاء على هذه الآفة. وعلاوة على ذلك، ناشد رؤساء الدول وقادة البلدان التي يتم فيها إنتاج المخدرات واستهلاكها، أن يقدموا لنا الدعم في هذا الكفاح. فكل دولار يدره الاتجار بالمخدرات لا نراه إلا موتاً في منطقتنا.

وكل دولار مصدره الاتجار بالمخدرات يعني الموت في منطقتنا.

إن للأزمة السياسية في فنزويلا تأثيرا عميقا على المنطقة. ويجب أن نوقف الاشتباكات التي تسبب أعمال عنف لا داع لها، والتي تسبب ألما شديدا لأمريكا اللاتينية. وثمة حاجة ملحة لإدراك أنه لحل النزاع، يجب على الجانبين التماس سبل التفاهم والاتفاق على خريطة طريق محددة لإجراء انتخابات رئاسية حرة وشفافة في عام ٢٠١٨. وسترتكب حكومة فنزويلا خطأ فادحا إن هي أصرت على النموذج السياسي القائم على الحزب

ف الديمقراطية لا تُختزل في مجرد انتخاب رؤساء الدول عبر انتخابات حرة ونزيهة. بل هي أن نعي، نحن المنتخبين، أن السلطة التي أوكلت إلينا تُستخدم حصراً لخدمة الشعب الذي انتخبنا؛ ولإدارة ثروات الدولة بشفافية وإنصاف وفي جوّ تسوده العدالة الاجتماعية من أجل مصلحة الشعب؛ ولقيادة بلداننا على نحو سلمي يقوم على الحوار وتوافق الآراء. وفي عام ٢٠١٥، صرح البابا فرانسيس في ملاحظاته الافتتاحية إبان مؤتمر قمة الأمريكتين السابع قائلاً:

”إن موقع بنما الجغرافي في قلب القارة الأمريكية حيث يلتقي الشمال والجنوب من ناحية والمحيطان الهادئ والأطلسي من ناحية أخرى، هو بالتأكيد نداء، من أجل مصلحة العالم، لوضع نظام جديد للسلام والعدالة في سبيل تعزيز التضامن والتعاون وفي ظل احترام الاستقلالية الحقّة لكل أمة.“

ولم يخف عن ذهني يوماً الدور الذي تضطلع به بنما بوصفها جهة مُيسّرة للحوار والتفاهم. إن بلدنا بلد وحدة، في خدمة المجتمع الدولي. وإننا على استعداد للتعاون بوصفنا حليفاً استراتيجياً وللإسهام بمواردنا بغية معالجة المشاكل المشتركة التي تعاني منها المنطقة والعالم بأسره.

وفي مؤتمر قمة الأمريكتين، الذي عقد في بنما، شهدنا تقارباً تاريخياً بين بلدين لطالما تضاربت مواقفهما على مدى أكثر من نصف قرن، وهما كوبا والولايات المتحدة. فقد استهلاً حواراً صريحاً بشأن إنهاء خلافهما. وفيما يدنو موعد عقد مؤتمر قمة الأمريكتين في ليما، علينا أن نبغعه بروح بناءة وبانفتاح على الحوار من أجل تحليل المشاكل التي تعاني منها المنطقة ودعم السلام والوحدة في جميع أنحاء الأمريكتين.

إن مواصلة كولومبيا تنفيذ اتفاق السلام بنجاح يبعث السرور في الأمريكتين وفي العالم. وقد قدّم البابا فرانسيس، في زيارته الأخيرة، رسالة هامة بشأن تعزيز العملية، التي ليست في

بلايين نسمة. وإذا حشدنا ثروات الأرض، فلن يتخلف أحد عن الركب.

ويجب أن تكفل هذه الإصلاحات أن توحدنا الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية وأن تجعل رؤساء الدول يشعرون بألم الأشخاص الذين يعانون من الحروب والكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة. والتعاون المتعدد الأطراف أمر ضروري لتلك العملية، وهو ليس مجرد مسألة تتعلق بالموارد الاقتصادية، ولكن أيضا بنقل القدرات وأفضل الممارسات. ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل مثل بنما أن تساهم في نقل المعارف والتكنولوجيا، وهو ما يسفر عن فوائد ملموسة للسكان ويسهم في إحلال السلام. والتزام بنما بذلك المسار ثابت. ولذلك، فإننا ندعو إلى إنشاء مقر إقليمي للأمم المتحدة في بلدنا. ونحن على استعداد لتشييد المرافق اللازمة لإنشاء مركز للمساعدة الإنسانية على الصعيد الإقليمي، الأمر الذي سيسمح لنا بتقديم الدعم، عند الحاجة، إلى بلدان المنطقة المنكوبة بالكوارث الطبيعية، كما فعلنا مؤخرا بمد جسور جوية وبحرية لنقل المعونات المرسلّة إلى البلدان المتضررة من إعصار إيرما الذي ضرب كوبا ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة.

وبصفتي رئيس جمهورية بنما، فإنني لدي هدفين واضحين: تحويل العمل السياسي إلى خدمة وكفالة أن يظل بلدي نظاما ديمقراطيا فعالا. ونعكف على استعادة مئات الملايين من الدولارات المختلسة، التي تخص السكان. ونستثمر هذه المبالغ في البشر، باستخدام موارد الدولة بما يعود بالنفع على جميع أبناء بنما. وبفضل الحكومة النزيهة التي أقودها والزيادة في الإيرادات المتأتية من توسيع قناتنا ومحافظة اقتصادنا على النمو المستدام في السنوات الأخيرة، نعكف على تحسين الظروف المعيشية للبنميين. وقد قمنا بزيادة مرتبات موظفي الخدمة المدنية وضباط الشرطة والمعلمين والأطباء والمرضات زيادة كبيرة. وراجعنا الأموال التي تصب في صناديق المعاشات التقاعدية والمنح الدراسية

الواحد. ومن شأن ذلك النموذج أن يؤدي إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية والإنسانية في البلد الشقيق وزيادة تدفقات الهجرة والتي ستؤدي إلى حالات معقدة في البلدان المجاورة. ويجب على جميع البلدان الوقوف بجانب الشعب الفنزويلي لمساعدته في التغلب على الأزمة.

ويجب أن تخرج قارتنا متحدة من مؤتمر قمة الأمريكتين في ليما، من أجل المشاركة في مكافحة عدم المساواة والاتجار بالمخدرات. وفي ذلك الصدد، فإن بنما على استعداد للاضطلاع بدور رئيسي في مد جسور التفاهم والحوار التي تجعل منطقة الأمريكتين التي ننتمي إليها أقوى وأكثر اتحادا. وأناشد رؤساء دول القارة الذهاب إلى ليما برؤية قوامها الوحيدة حتى يتسنى لنا كفالة تقدم نصف الكرة الأرضية على نحو مطرد صوب التنمية. إننا نعيش في عالم متضرر من أعمال الإرهاب والكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة. ولا يوجد وقت ولا مجال لإضاعة الوقت في الاقتتال بشأن اختلافات إيديولوجية مؤقتة. ومن الضروري أن توحد البلدان قدراتها على التصدي للشور التي تؤثر على السكان خارج حدودها. وبما تدين بشدة جميع أعمال الإرهاب في العالم، وهي أعمال لا يمكن تبريرها مطلقا.

واليوم، أدعو أعضاء مجلس الأمن بكل احترام إلى تعزيز التدابير والقرارات التي ترسخ السلام الدائم في أماكن مثل سورية والعراق. وفي الوقت نفسه، أدين بشدة القادة غير المسؤولين، مثل القيادة في كوريا الشمالية، التي تسعى إلى زعزعة التعايش السلمي في العالم.

ترى بنما أنه يمكن استخدام نظام قوي متعدد الأطراف لتحقيق الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور قيادي في ذلك. وعيه، فإننا نؤيد وندعم عملية الإصلاح التي بادر بها الأمين العام لجعل الأمم المتحدة منظمة تتسم بقدر أكبر من الشفافية والكفاءة، قادرة على تلبية احتياجات عالم يضم أكثر من سبعة

الأصول. وذلك أمر هام. وعلى الحكام حماية اقتصادات بلدانهم والوظائف والمشاريع التي تعود بالنفع على السكان.

ومن هذا المنطلق، تلتزم بنما بأمن وحماية منصات اللوجستيات والنظم المالية الخاصة بها. ونواصل العمل بروح من المسؤولية لمنع الأنشطة غير القانونية التي تتعارض مع المصلحة العامة. وفي عالم يتكلم عن العدالة كل يوم، يجب على رؤساء الدول والحكومات مراعاة أن العدالة تعني إعطاء كل إنسان حقه. فعلى الكوكب ثروات تكفي لينعم الجميع بحياة كريمة. وأهم قيمة لسكان الأرض هي السلام. وتقع على عاتقنا مسؤولية كفالة أن يكون السعي إلى تحقيق ذلك الهدف مواكبا دائما لأعمالنا. فليباركنا الرب جميعا ويرشدنا في أعمالنا صوب إيجاد عالم أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد خوان كارلوس باريلار رودريغيث، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية رواندا.

اصطُحِب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كاغامي (تكلم بالإنكليزية): في كل عام، تضحّ الأمم المتحدة بلايين الدولارات في قنوات المساعدة الإنسانية. وتضع أيضاً الخطة العالمية بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات من التنمية إلى حقوق المرأة، مع توفير منصة للاتفاقات الدولية الرئيسية. تلك هي سمات منظمة هامة وكفؤة،

وعززنا شروط المعونات النقدية. كما نمد آلاف الكيلومترات من الطرق ونستثمر في مشاريع الصحة الأساسية الهامة ومحطات تنقية المياه وتشبيد عشرات الآلاف من المنازل للفئات الأشد فقرا وبناء مدارس حديثة ثنائية اللغة ومراكز رياضية وثقافية وخطوط مترو جديدة ونظام عصري للنقل الجماعي لمواطنينا.

ونحقق تلك الأهداف بشعور بالمسؤولية وبكل شفافية، دون زيادة أي شكل من أشكال الضرائب ومع المضي قدما بثبات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذه هي قيمة الحكومة النزيهة. فالحكومة النزيهة التي تلتزم بالعدالة الاجتماعية والمساواة في توزيع ثروات الشعب تشكل الطريق المفضي إلى السلم الاجتماعي وتوفير حياة كريمة وعالم أكثر إنصافا، نُعامل فيه جميعا بشكل متساو.

ويستحق الجميع حياة كريمة، تُبنى على جهود جميع المواطنين ولا يمكن توفيرها إلا بتلبية احتياجات مواطنينا الأساسية من الغذاء والمأوى والصحة والتعليم. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن يدفع كل مواطن الضرائب إلى الدولة كما تفعل الطبقات العاملة والمهنية. والحكومات ملزمة باتخاذ إجراءات لمكافحة التهرب الضريبي، الذي يؤثر على قدرة الدولة على مساعدة أشد الناس فقرا ويُعمق التفاوتات. ويجب أن يقوم الحكام بتنفيذ سياسات عامة ووضع برامج، تسمح للدولة بتوزيع الموارد بطريقة منصفة، حتى تتمتع الفئات الأشد ضعفا بالأدوات اللازمة للمساهمة في التنمية واستخدام الموارد على نحو مستدام.

تنفذ البلدان عمليات مساءلة من أجل تحقيق الشفافية في إدارة موارد الدولة. ولكن لتحقيق ذلك، من الأهمية بمكان ألا يتأثر السكان الأبرياء بالأخطاء التي يرتكبها الساسة وشركاؤهم من قطاع الأعمال التجارية. فمكافحة الفساد لا تقاس بعدد الأشخاص الذين تتم محاكمتهم وإدانتهم بمعرفة النظام القضائي، بل بالأحرى بعدد الأشخاص الذين يستفيدون من استخدام الشفافية في إدارة موارد الدولة، والتي تمثل نتاجا لاسترداد

تولّى رئاسة الجلسة السيد راجاونا ريماميانينا راكوتواريمانانا (مدغشقر)، نائب الرئيس.

كما أننا نتشاطر الهدف المشترك المتمثل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغايات خطة أفريقيا ٢٠٦٣، ومواصلة تعزيز تمكين المرأة. وسيساعدنا التعاون الأوثق على سد الفجوة الرقمية المتوسعة من خلال إتاحة النفاذ بالحزمة العريضة الذي يربط شعبنا بشبكات المعرفة والازدهار.

وتعمل كندا ورواندا، مع غيرهما من أصحاب المصلحة، على إذكاء الوعي بالآثار الهائلة التي يمكن أن تتكون لدينا على الفور من خلال التصديق على تعديل كيغالي المدخل على بروتوكول مونتريال وتنفيذه. وهذا من أهم الإجراءات التي يمكن أن يتخذها بلد من البلدان للتصدي بشكل مباشر لتغير المناخ والتأكيد من جديد على التزامه باتفاق باريس. فهناك حاجة إلى أقل من ١٥ من التصديقات الإضافية لكي يتسنى دخول تعديل كيغالي حيز النفاذ في عام ٢٠١٩.

يواجه عالمنا تحديات صعبة، ولكن ليس أكثر مما كان في الماضي. ويمكننا بالعمل معاً بروح بناءة أن نكفل لأطفالنا المستقبل الذي يستحقونه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية رواندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية باراغواي.

اصطحب السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى قاعة الجمعية العامة.

في حالات كثيرة، على حد سواء. ومع ذلك ثمة شعور بأن الأمم المتحدة لا تلبي احتياجاتنا وتوقعاتنا. وفي هذا السياق، أود أن أثنى على الأمين العام وأن أهنئ رئيس الجمعية العامة، السيد ميروسلاف لايتشاك، على المبادرتين الهامتين اللتين ناصرهما الأمين العام هذا الأسبوع، الأولى هي مبادرته المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة، والثانية رده على الاستغلال والانتهاك الجنسيين. تصب هذه الخطوات في لبّ المسألة: انعدام الثقة والمساءلة في المنظومة الدولية. ويجب على الأمم المتحدة، لكي تكون فعالة حقاً في تحقيق العيش الكريم للجميع، معاملة جميع الأشخاص الذين تخدمهم بحياض واحترام، ولا بد من أن تكون وصياً جيداً على الأموال التي عهد بها إليها. لذا فإن الانتهاك والمهمل ليسا مجرد مشكلة علاقات عامة، بل تحدياً وجودياً يجب التصدي له مباشرة.

يستحق الأمين العام دعمنا الكامل في جعل الأمم المتحدة ليس فعالة فحسب وإنما تحويلية. ولدينا الأدوات والولايات اللازمة للتصدي للتحديات العالمية في عصرنا، من تغير المناخ إلى بناء السلام والمساواة الإنسانية والتنمية. ونحن مقصرون في جانب إنجاز الأمور.

فالإصلاح المؤسسي ليس حدثاً منفرداً، مثل تجديد الطلاب. إن جوهر الإصلاح هو عقلية تسعى باستمرار إلى تحسين الأداء والتنفيذ وتحميل أنفسنا المسؤولية عن أوجه القصور والنتائج. وفي هذا الصدد، فإن روح الإصلاح التي بدأت تتأصل في كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أمر مشجع، ويسعد رواندا أن تكون مرتبطة بكليهما. يضع هذا الزخم الإيجابي أيضاً الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في موضع العمل معاً على نحو أوثق.

ويمكن اتخاذ خطوات ملموسة على كلا الجانبين من أجل تحسين نوعية التنسيق والتشاور. إن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة هما بالفعل شريكان جيدان في حفظ السلام، ومن دواعي سرور رواندا وفخرها وجود قوات لها تعمل تحت كلا الرايتين. ولكن علينا أن نبذل المزيد وأن نبلي بلاء أفضل.

لم تبرح المنظمة أهم محفل عالمي للتصدي للتحديات العالمية. لا بد من التعامل بصورة جماعية مع مشاكل مثل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات - التي تقوض المؤسسات الديمقراطية - ومع الإرهاب، من بين مشاكل أخرى. وإننا ندعو بشكل عاجل جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تركيز جهودنا ومواردنا على التصدي لهذه التحديات الملحة المشتركة التي تواجه البشرية.

إن جمهورية باراغواي تؤكد من جديد التزامها الثابت بتنفيذ أحكام اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وتشجع الدول الأخرى، ولا سيما تلك المسؤولة بقدر أكبر عن إنتاج غازات الاحتباس الحراري، على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لإنقاذ كوكبنا من عواقب الاحترار العالمي. في باراغواي، لدينا رؤية للمسؤولية الاجتماعية التي تدفع تطوير إنتاج المزيد من الطاقة النظيفة والمتجددة. لدينا سدان من السدود الكهرمائية المثيرة للإعجاب، سد إيتاييو، الذي نتقاسمه مع البرازيل، وسد ياسيريتا المشترك مع جمهورية الأرجنتين. وهذا العام، جرى إدراج سد إيتاييو بيناسيونال ضمن الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي التابعة لليونسكو، وكذلك أدرجت غابات ألتو بارانا أتلاتنيك.

تنتهي ولايتي بصفتي رئيسا لبلدي في آب/أغسطس ٢٠١٨. وهذا هو آخر خطاب لي أمام الجلسة العامة للجمعية، وأود أن أذكر عددا من التحسينات التي تحققت منذ أن توليت مناصبي في عام ٢٠١٣.

إن باراغواي اليوم ديمقراطية نياية كاملة مع فصل حقيقي بين السلطات، وعمليات انتخابية لا يرقى إليها الشك وسيادة قانون فعالة تماما. ولقد أعطينا المجتمع الدولي إشارات واضحة، في مناسبات عامة وخاصة على السواء، على ما طرأ من تحسينات على بلدنا بوصفه جهة متلقية للاستثمارات، في مجال التعاون وفيما يتعلق بالاتفاقيات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هوراسيو مانويل كارتيس هارا، رئيس جمهورية باراغواي، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كارتيس هارا (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن شعب باراغواي وحكومة باراغواي، أمل أن تحقق الجمعية العامة تحت رئاسة السيد ميروسلاف لايتشاك نجاحاً عظيماً في الوفاء بمقاصد الأمم المتحدة.

بالنيابة عن شعب وحكومة جمهورية باراغواي، أود أن أعرب لشعب وحكومة المكسيك عن تضامننا مع ضحايا الزلزال الذي وقع بالأمس، والذي كان مركزه في ولاية موريلوس. وفي الوقت نفسه، نود أن نعرب عن خالص التعازي إلى أسر ضحايا المأساة.

بعد أربع سنوات كرئيس لحكومة جمهورية باراغواي، أتشرف بالمشاركة في أعمال الجمعية العامة بتصميم قوي على الإسهام في بناء نظام عالمي تحكمه مبادئ العدالة والسلام والتضامن فيما بين الدول وفي إطار فعال من حقوق الإنسان ومؤسسات الدولة وسيادة القانون. يجب علينا أن نثابر في جهودنا من أجل إيجاد توازن معقول بين مصالح جميع الدول وبناء نظام عالمي ديمقراطي عادل، مع تطوير العلاقات فيما بين الدول المستقلة ذات السيادة على أساس من الاحترام والثقة ومنح الأولوية إلى التعايش السلمي الذي يمكن فيه إتاحة نفس الفرص لجميع الدول.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نحتاج إلى أن تعمل هيئات الأمم المتحدة بكفاءة، وبخاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن. إننا نسعى إلى مجلس أمن أكثر ديمقراطية وشفافية وشمولاً وتمثيلاً يعكس تنوع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكذلك الحقائق الجغرافية السياسية لعالم اليوم.

ينطوي التكامل الإقليمي على منافع لا يمكن إنكارها، ولا سيما عندما نقوم بذلك مع السعي إلى التوفيق بين مصالح جميع الأطراف المعنية. ولذلك، فإننا نعمل في السوق الجنوبية المشتركة لتنشيط التكامل الاقتصادي والتجاري، في حين نحرز أيضا تقدما في الأبعاد الاجتماعية والعلمية والثقافية والمتعلقة بالعمالة للتكامل، بما يمثل خطة إيجابية للغاية.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أكثر المشاريع الحكومية الدولية طموحا من أجل التنمية في المجال المتعدد الأطراف. ومن أجل التنفيذ الصحيح لخطينا الإنمائية الوطنية حتى عام ٢٠٣٠، فإننا نعمل على إنشاء هيكل مؤسسي مبتكر وتشاركي ملتزم بأهداف الخطة وغاياتها. ومن دواعي اعتزازي أن أذكر أننا، مع رئيس الكونغرس ورئيس محكمة العدل العليا، قمنا بالتوقيع علنا على إعلان مشترك بين السلطات يقر بالتزام باراغواي المطلق بالشروط المنصوص عليها في خطة عام ٢٠٣٠ وكل هدف وغاية من أهدافها وغاياتها. وقد أعلنت باراغواي تأييدها لخطة عام ٢٠٣٠ من خلال سلطات الدولة الثلاث، وهو أمر لم يسمع به من قبل في منطقتنا.

وخلال هذه السنوات الأربع الماضية، استجابت الإدارة التي أتولى قيادتها بعدل وفعالية لاحتياجات جميع قطاعات المجتمع. وعندما تولينا السلطة بداية في آب/أغسطس ٢٠١٣، وضعنا ثلاث سياسات وطنية رئيسية يتعين الاضطلاع بها: الحد من الفقر من خلال التنمية الاجتماعية؛ وتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع؛ وتوسيع دور باراغواي في العالم. وبينما ننفذ هذه السياسات، قمنا بتحويل ثقافة سابقة ترتبط بالمحسوبية السياسية والممارسات السيئة إلى نموذج قائم على الشفافية والامتنال، تجري فيه كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وإتاحة المزيد من الفرص لأبناء شعبنا. وأدى الوصول إلى المعلومات العامة إلى تحقيق تقدم غير مسبوق، واليوم نفخر بالصكوك التي تجسد الإرادة السياسية على إتاحة ما هو عام إلى الجمهور.

وفيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ودور باراغواي في العالم، فقد زادت تفاعلاتنا زيادة كبيرة من خلال الزيارات والدعوات التي تلقيناها، وكذلك المشاركة في المنظمات الدولية. وخلال السنوات الأربع الماضية، استقبل بلدنا زيارات رسمية من قداسة البابا فرانسيس، والأمين العام السابق بان كي مون، وقداسة البطريك كيريل بطريك موسكو وسائر الروس، وغيرهم من كبار المسؤولين من المنظمات المتعددة الأطراف ورؤساء الدول والشخصيات البارزة على الصعيد الدولي، الذين شرفنا بوجودهم.

وجرى قبول باراغواي بالإجماع لعضوية مركز التنمية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إن عضويتنا في منظمة عالمية مرموقة على هذا المستوى بالنسبة لنا هي إشارة لا لبس فيها على الاعتراف الدولي بجهود وإنجازات حكومتنا في إطار سياستنا للممارسات الجيدة والمتانة المؤسسية. ويمكننا أن نقول بفخر إن باراغواي عضو في مجموعة مختارة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كتأكيد على ثقة المجتمع الدولي في الإصلاحات الكبيرة التي أجزتها حكومتنا.

اليوم، نحن عضو في اللجنة الاستشارية لإنفاذ القانون التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، بعد سنوات من انعدام الثقة تجاه بلدنا فيما يتعلق باحترام حقوق الملكية الفكرية. وقد قررنا الانضمام إلى مزيد من عضويات الهيئات الدولية لكي نكون جزءا من المناقشات وصنع القرار، بغية زيادة توسيع نطاق حضورنا على الساحة العالمية. إن دور باراغواي في العالم اليوم يتجاوز الحدود والقارات.

وقد تحددت أولوياتنا في إطار الأمم المتحدة في برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعدد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وهو جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، نحث الدول، ولا سيما الشركاء التجاريين وبلدان المرور العابر، على مراعاة ذلك على النحو الواجب.

يقومون بدراسات عليا في ٥٠ جامعة من أفضل ٢٠٠ جامعة في العالم. وثمة المئات منهم مدرسون، و ٦٠ في المائة نساء تحت سن ٣٠ عاماً. وأول ٦٠ طالباً منهم أكملوا دراساتهم بنجاح وهم يعودون من أجل تطبيق ما تعلموه لمنفعة بلدنا وتنميتها.

ومن أهدافنا الاستراتيجية الوطنية، هناك هدف لمكافحة الفقر من خلال التركيز على برامج الإسكان الرامية إلى توفير السكن اللائق للمواطنين، وإنعاش الاقتصاد، وإيجاد فرص العمل. وفي السنوات الأربع الماضية، عملنا جاهدين بشفافية ومسؤولية، وأحرزنا نتائج غير مسبوقة. ولأول مرة في تاريخ باراغواي، تكون الحكومة قد أنجزت بحلول نهاية ولايتها أكثر من ٣٠.٠٠٠ وحدة للإسكان العام، أي ١٠ أمثال أية حكومة سابقة، وهي أكثر فائدة لآلاف الأسر التي تجاهلتها الحكومات السابقة طيلة سنوات، وباتت لديها الآن مساكن لائقة وإمكانية العيش في ظل ظروف أفضل لتحقيق الرخاء. ونحن نعمل على بناء الأمل وتوفير الفرص حتى يتسنى للأسر التي تعيش في أكثر المجتمعات المحلية تواضعاً في باراغواي - سواء في المناطق الحضرية الفقيرة أو مناطق الشعوب الأصلية أو القرى الريفية - أن تضي قدماً إلى الأمام. وإننا في صدد تحويل بلدنا عن طريق بذل جهود شفافة وفعالة تمكّننا من الاستفادة القصوى من مواردنا مع خفض النفقات، والقضاء على الفساد في تنفيذ المشاريع، وتحسين نوعية البناء من خلال وضع ضوابط صارمة.

وتشجع حكومتي التنمية الإنتاجية عبر الاستثمارات المسؤولة. ونحن نعطي الأولوية لمشاريع البنية التحتية التي تؤدي إلى تحسين الترابط، على الصعيد الوطني ومع البلدان المجاورة معاً. وعلى وجه الخصوص، بلغ الاستثمار في الهياكل الأساسية ذروته في عقود، وبدت الطرق الجديدة عصرية وممتازة. ونحن نطالب قادتنا بتحمل المسؤولية والالتزام، ونعمل جاهدين لتحقيق مستويات معيشية جيدة لشعبنا. وبفضل هذا النموذج الجديد للجهود التي تبذلها الحكومة، أصبح بلدنا أكثر كفاءة وتقدماً ونزاهة.

إننا نشهد عملية تحول لم يسبق له مثيل في بلدنا، وعلى الرغم من أنها قد أثارت بعض الشواغل وردود الفعل والمقاومة من أولئك الذين كانوا أكثر ارتياحاً في ظل النموذج السابق، يمكنني أن أضمن أن هذا التحول يخلق الباب في وجه الممارسات السيئة مثل الفساد، الذي تسبب لفترة طويلة في تأخير التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا.

وعلى الرغم من المشاكل الاقتصادية الإقليمية، تمكّننا من تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ونأمل أن نواصل تحسين قدرتنا على بناء علاقات مع جميع أنحاء العالم كوننا جديرين بالثقة وبالإمكان الركون إلينا. ولقد كان النمو الاقتصادي في باراغواي خلال السنوات الأخيرة ثابتاً، وهو واحد من أعلى المعدلات في أمريكا الجنوبية إذ بلغ نسبة ٥,٢ في المائة سنوياً.

وبينما نعمل أيضاً على الحد من معدل الفقر، فإن سنوات من الإهمال في الماضي جعلت القضاء على الفقر بمجمله تحدياً رئيسياً. وما فتئت أولوياتنا تركز على إعطاء زخم قوي للاستثمار الاجتماعي، ولا سيما في مجال التعليم، بحيث يتمكن الفقراء من الاستفادة من النمو الاقتصادي والمساعدة على الحد من عدم المساواة. ونعكف على تنفيذ برامج رئيسية للحماية الاجتماعية مثل برنامج تيكوبورا للتحويلات النقدية المشروطة، وبرنامج الوجبات المدرسية، وبدل غذاء لكبار السن الفقراء، وبرنامج تهيئة الفرص للحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، نقوم بزيادة المنح الدراسية والمساعدات المالية للشباب المعوزين، إيماناً راسخاً منا بأن التعليم والتدريب المهني للشباب يشكلان أفضل استثمار من أجل مستقبل البلد.

وبعد انقضاء ١٧٥ سنة، تعاود حكومة باراغواي مرة أخرى إعطاء طلابها منحاً دراسية تتعلق بالدراسات العليا في أفضل جامعات العالم في الخارج، مسجلة رقماً قياسياً يبلغ ٤٢ مليون دولار. وبفضل منح كارلوس أنطونيو لوبيز الدراسية، هناك ١٠٠٠ من أبناء باراغواي من ١٧ مقاطعة ومن عاصمتها

إلى شعب فنزويلا، وضحايا الاضطهاد السياسي، وانتهكات حقوق الإنسان، على أمل أن يتمكن البلد الشقيق في أقرب وقت ممكن من إيجاد حل لتراجع الديمقراطية والأزمة العميقة اللذين يعيشهما حالياً.

ومن خلال التعاون الدولي، ما فتئت جمهورية الصين في تايوان تشارك منذ وقت طويل في برامج تعاونية تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وهي تدعم العديد من البلدان، بما فيها باراغواي. فلدى تايوان المعارف والخبرات ذات الصلة، وهي تساهم إسهاماً فعالاً في المجتمع الدولي. وإن حكومة باراغواي تحث مرة أخرى جميع الدول الأعضاء على تحديد السبل الملائمة لتيسير مشاركة تايوان في الآليات المتعلقة بالاجتماعات والأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، بحيث يستطيع سكانها البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة من ممارسة مسؤولياتهم بشكل عادي كمواطنين عالميين، وإقامة تحالفات مستدامة مع جميع البلدان.

وفي رأينا أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش بدأ بداية طيبة في قيادة الأمم المتحدة، بدعم من خبرته الواسعة كرجل دولة. وسوف يتوقف الأمر على رؤساء دول البلدان الأعضاء خلال هذه الدورة لكفالة أن تكون نقطة انطلاق لحقبة جديدة ترمي إلى إضفاء الطابع العالمي الحقيقي على المبادئ التي توجه عمل المنظمة، ولا سيما حتى تتمكن برامجها وأعمالها من تقليل أوجه عدم المساواة الهائلة التي لا تزال قائمة بين البلدان والمناطق.

وأود أن أؤكد من جديد أن بلدي سيواصل إيلاء أولوية عليا لمشاركته في مناقشات الأمم المتحدة، إيماناً منا بأهمية عمل المنظمة في بناء عالم أكثر سلاماً وعدلاً. ومن جانبنا، سنواصل العمل بحزم صوب تحقيق التنمية مع كفالة الإدماج الاجتماعي الحقيقي، بما يهيئ الظروف لتحقيق الازدهار وإعطاء الأولوية للناس على الدوام. وأود أن أختتم باقتباس موعظة من موعظ البابا فرنسيس: "علينا ألا ننسى أبداً أن السلطان الحقيقي هو الخدمة".

وتؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بالسلم والأمن الدوليين، واستخدام الوسائل السلمية لحل النزاعات، على أساس التعاون المتبادل بين الدول. وإن دستورنا يحظر أسلحة الدمار الشامل، ونحن بالتالي نرحب باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية مؤخراً، ونؤكد مجدداً إيماننا بأن عملية نزع السلاح النووي ينبغي أن تكون شفافة ولا رجعة فيها، مع وجود آليات التحقق الفعالة استناداً لإطار ملزم قانوناً. ونحن نكرر إدانتنا للتجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في استخفاف وانتهاك واضحين تجاه التزاماتها الدولية، مما يشكل استفزازاً آخر للمجتمع الدولي. ونأمل أن ترفض الجمعية العامة بشدة هذا السلوك غير الرشيد، الذي يهدد الأمن والسلام على الصعيد العالمي.

إن جمهورية باراغواي تشعر ببالغ القلق إزاء آفة الإرهاب، الذي ندينه بأي شكل من أشكاله. ومكافحة الإرهاب يجب أن تتم في إطار من الاحترام المطلق لمبادئ القانون الدولي، عن طريق التعاون القوي في ما بين الدول. وسنواصل التعاون مع عمليات حفظ السلام التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة، إيماناً منا بأنه يمكنها أن تمكننا من تحقيق المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ويعمد بلدي حالياً إلى المساهمة بأفراد عسكريين، نساء ورجالاً على السواء، في ست بعثات لحفظ السلام، ويستثمر في تدريب وحداتها في مركز التدريب على عمليات حفظ السلام التابع لنا.

كما نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نحو فعال في جميع أنحاء العالم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي لنا توفير الحماية لكرامة جميع الناس وحقوقهم، دون تمييز. ونحث مجلس حقوق الإنسان على مواصلة أداء مهامه بموضوعية وحياد وبطابع عالمي. وفي هذا السياق، لا يسعني أن أغفل ذكر المسألة المثيرة للقلق في منطقتي، ألا وهي الحالة في فنزويلا التي تحتاج إلى اهتمام عاجل. وأود أوجه مرة أخرى رسالة تضامن

إن الانتخابات الأخيرة لم تكن مجرد تصويت لانتخاب رئيس. إنها تمثل استثمارا سياسيا ضخما من جانب شعبنا القادر على الصمود، والذي يمثل حقا أكثر أصولنا موثوقة. لقد كانت حقوق الإنسان والحقوق المدنية، إلى جانب السعي إلى تحقيق العدالة والقيم الإسلامية، في صميم المطالب الرئيسية للشعب الإيراني طوال أكثر من ١٥٠ عاما من النضال، ولا سيما أثناء الثورة الإسلامية لعام ١٩٧٩. وخلال فترة الولاية الأولى، وبينما كانت تواصل المفاوضات النووية على الصعيد الدولي، ركزت حكومتي في الداخل على مناقشة وتوضيح حقوق مواطنينا، مما أسفر عن وضع ميثاق حقوق المواطن واعتماده تمهيدا لتنفيذه، وبالتالي تلبية مطالب شعب ثار، رغبة منه في استعادة حقوقه وكرامته الإنسانية، أول ما ثار ضد نظام دكتاتوري قبل ١١١ عاما، في ثورته الدستورية، ومرة أخرى قبل ٣٩ عاما، في الثورة الإسلامية.

وأنا أعلن هنا في هذه القاعة أن الوساطة هي المسار المفضل الذي اختاره الشعب الإيراني العظيم. والوساطة لا تعني السعي إلى الانعزال أو إلى الهيمنة. ولا تعني اللامبالاة أو التعتن. إن طريق الوساطة هو طريق السلام. وهذا السلام هو السلام العادل والشامل للجميع، وليس ذاك الذي يعني تحقيق السلام لدولة واحدة ومعاناة الدول الأخرى من الحروب والاضطرابات. والوساطة هي الحرية والديمقراطية، اللتين يجري إعمالهما بطريقة جامعة وشاملة لا تهدف إلى تشجيع الحرية في مكان ما ودعم الطغاة في أماكن أخرى. والوساطة هي مواءمة الأفكار، لا مبارزة السيوف. وأخيرا، فإن طريق الوساطة يعزز الجمال. وصادرات الأسلحة الفتاكة ليست جميلة. والسلام جميل. وفي إيران، نحن نسعى إلى بناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان للشعوب والدول. ولا نتغاضى مطلقا عن الاستبداد وندافع دائما عن أولئك الذين لا تُسمع أصواتهم. ولكن في حين أننا لا نُحدد أحدا أبدا، فإننا لا نقبل التهديد من أحد. وخطابنا يقوم على الكرامة والاحترام،

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية باراغواي على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب السيد هوراسيو مانويل كارتيس خارا، رئيس جمهورية باراغواي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطُحِب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روحاني (تكلم بالفارسية) في البداية، أود أن أهنئ السيد لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام غوتيريش على تعيينه في منصبه الرفيع، وأتمنى له كل النجاح في الاضطلاع بمسؤولياته البالغة الأهمية.

قبل أربعة أشهر، توجه أكثر من ٤١ مليون شخص -٧٣ في المائة من مجموع الناخبين الذين يحق لهم التصويت في إيران - إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الرئاسية الثانية عشرة في بلدنا وأعربوا مرة أخرى عن الثقة في برنامجي، الذي يدعو إلى الوساطة واحترام حقوق الإنسان والرخاء وتنشيط الاقتصاد في الداخل، وإلى المشاركة البناءة في جميع أنحاء العالم. وأوضح تصويتهم مدى نضج الناخبين في مجتمع ينعم بنظام حكم حر وديمقراطي منذ أربعة عقود فقط.

خلال الشاعر الصوفي جلال الدين الرومي، ونشرنا تأثيرنا في جميع أنحاء آسيا بفضل السعدي. لقد استولينا على العالم من خلال حافظ، لذلك لسنا بحاجة إلى غزوات جديدة.

إن الدعوة إلى الاعتدال تأتي من دولة ملتزمة بها. ونحن نقدم مواعظ عن الاعتدال؛ بل نمارسه، وخطة العمل الشاملة المشتركة مثال على ذلك. إن الصفقة جاءت نتيجة سنتين من المفاوضات المتعددة الأطراف، وأثنى عليها المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة، وأقرها مجلس الأمن بقراره ٢٢٣١ (٢٠١٥). وهكذا فإن تلك الصفقة تعود إلى المجتمع الدولي بأسره، وليس فقط إلى بلد واحد أو بلدين. يمكن أن تصبح خطة العمل الشاملة المشتركة نموذجاً جديداً للتفاعل العالمي القائم على المشاركة البناءة المتبادلة فيما بيننا جميعاً. لقد فتحنا أبوابنا أمام المشاركة والتعاون الإنمائي، وأبرمنا عشرات الاتفاقات مع البلدان المتقدمة في الشرق والغرب.

للأسف، هناك الذين حرموا أنفسهم من تلك الفرصة الفريدة، على نحو يرقى إلى فرض جزاءات على أنفسهم، وهم الآن يشعرون بالخيانة. أما نحن فلم نُخدع، ولم نغش أو نُخدع أي طرف آخر. لقد حددنا نطاق برنامجنا النووي بأنفسنا. نحن لا نسعى إلى تحقيق الردع من خلال الأسلحة النووية. لقد عملنا على تحصين أنفسنا من خلال معرفة أبناء شعبنا والأهم من ذلك، قدرتهم على التكيف. إنهما موهبتنا ونهجنا. ويقول البعض إنهم يريدون حرمان إيران من الأسلحة النووية، ولكننا ما برحنا نرفض بشدة هذه الأسلحة. لم نشعر قط بالألم لتخلينا عن خيار لم نسع إليه في الواقع. إنه من المستهجن أن نرى نظاماً صهيونياً مارقاً يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بترسانته النووية، وغير ملتزم بأي صك دولي ولديه الجرأة لوعظ الدول المسالمة.

تصوروا حالة الشرق الأوسط لو لم يكن قد تم إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة. تصوروا إلى جانب الحروب الأهلية والإرهاب التكفيرى والكوايس والأزمات الإنسانية الاجتماعية

ولا يهزنا التهديد والترهيب. ونحن نؤمن بالحوار والمفاوضات التي تجري على قدم المساواة وعلى أساس من الاحترام المتبادل.

وفي عالم اليوم المعوم، فإن السلام والأمن والاستقرار والتقدم لجميع الدول هي أمور متشابكة. ولا يسعنا أن نرى نظاماً عنصرياً مارقاً يدوس على أبسط الحقوق الأساسية للفلسطينيين في حين ينعم مغتصبو أرضهم بالأمن. ولا يمكن لأحد أن يتطلع إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والازدهار والتنمية في حين يعيش المسلمون في اليمن وسورية والعراق والبحرين وأفغانستان وميانمار وأماكن أخرى كثيرة جداً في بؤس وحرب وفقير.

إن إيران طوال تاريخها ما برحت معقل تسامح للعديد من الأديان والأعراق. نحن نفس الناس الذين أنقذنا اليهود من عبودية البابليين، ورحبنا بحجارة بالمسيحيين الأرمن بين ظهرانينا، وأنشأنا مجالاً ثقافياً بخليلط فريد من مختلف الأديان والأعراق. إنني أمثل نفس إيران التي مدت يد المساعدة إلى المظلومين في الماضي. قبل قرون، أيدنا حقوق الشعب اليهودي، واليوم نصر على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني. وما زالت إيران نفس البلد، تناصر العدالة وتلتمس السكينة.

إننا نقف اليوم على الخطوط الأمامية في محاربة الإرهاب والتطرف الديني في الشرق الأوسط، ليس لأسباب طائفية أو عرقية، بل لأسباب أخلاقية وإنسانية واستراتيجية. إن إيران لا تسعى إلى استعادة إمبراطوريتها القديمة، ولا تفرض على الآخرين دينها الرسمي أو تصدير ثورتها بقوة السلاح. لدينا ما يكفي من الثقة في عمق ثقافتنا، فإن إيماننا ومثابرتنا والفترة الطويلة التي انقضت على ثورتنا تثبت بأننا لن نسعى إلى تصدير أي منها بالطريقة التي يستخدمها الاستعماريون الجدد من خلال وزع عدد كثيف من الجنود. لتعزيز ثقافتنا وحضارتنا، وديننا وثورتنا، نخطب القلوب والعقول. إننا في ذلك نستشهد بشعرائنا ونشارك في خطاب فلسفتنا. وسفراءنا هم شعراؤنا ومتصوفونا وفلاسفتنا. لقد بلغنا هذه الشواطئ على المحيط الأطلسي من

المتهورة للطامحين غير المنطقيين. لا يمكننا أن ننسى أن المدنيين في العديد من مدننا أصبحوا هدفا للهجمات بالقذائف البعيدة المدى التي شنها صدام حسين علينا طيلة ثماني سنوات من الحرب العدوانية ضدنا.

ولن نسمح أبدا أن يصبح شعبنا ضحية لهذه الأوهام الكارثية مرة أخرى. إن عدم الاستقرار والتطرف العنيف قد تفاقما في منطقتنا من خلال التدخلات العسكرية لجهات فاعلة من خارج المنطقة - وهي نفس القوى التي تحاول الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبيع المزيد من أسلحتها الفتاكة للدول الأخرى، عن طريق اتهام إيران بأنها تدعم عدم الاستقرار. وأود أن أؤكد أن التدخل الأجنبي وفرض رغبات دخيلة على شعوب المنطقة لا يمكن إلا أن يوسع نطاق الأزمات في منطقتنا ويعمقها. فالأزمات في سورية واليمن والبحرين ليست لها حلول عسكرية ولا يمكن تسويتها إلا من خلال إنهاء الأعمال القتالية وقبول إرادة شعوب تلك البلدان ورغباتها. وينبغي لحكومة الولايات المتحدة أن تفسر لشعبها السبب في أنها لم تجلب للمنطقة، بعد إنفاق بلايين الدولارات من أصول الشعب الأمريكي وشعوب منطقتنا، سوى الحرب والبؤس والفقر وظهور الإرهاب والتطرف بدلا من الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار.

وقد أثبتت إيران في السنوات الأربع الماضية، أن لدى اقتصادها إمكانات للتوسع والنمو لا نظير لها. والجزءات الاقتصادية لم تعرقل هذه الإمكانيات فحسب، بل إنها وطدت العزم الشعبي على تقوية الإنتاج المحلي. إن تحقيق إيران لأعلى معدل نمو عالمي في العام الماضي أثبت أن لدى اقتصادها القدرة على أن يصبح الاقتصاد الناشئ الأكثر حيوية في العالم خلال السنوات الـ ٢٠ المقبلة، مع إمكانات نمو قيمتها تريليون دولار. ويتمثل خيارنا الاستراتيجي لتحقيق هذا النمو المستدام والمتوازن في شبكة واسعة من الشراكات العالمية. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن التنمية والأمن لا يمكنهما أن ينموا إلا بصورة متوازنة، وأن

والسياسية المعقدة في غرب آسيا، أنه توجد أزمة نووية مصطنعة. ماذا يمكن لنا جميعا أن نفعل؟ إني أعلن هنا أمام الجمعية العامة أنه بينما لن تكون جمهورية إيران الإسلامية أول بلد ينتهك الاتفاق، فإنها ستتصدى بحزم وعزم لأي انتهاك له من جانب أي طرف. وسيكون من المؤسف جدا إذا ما قام المارقون الجدد إلى عالم السياسة بتدميره فإن العالم سيفوت فرصة عظيمة. ولكن هذه التصرفات المؤسفة لن توقف إيران عن السير على طريق تقدمها ونحوضها. إن الإدارة الأمريكية الجديدة، بانتهاكها التزاماتها الدولية، لا تدمر إلا مصداقيتها، وتقوض الثقة الدولية بالتفاوض معها أو قبول وعودها.

قبل أربعة أعوام وفي الجمعية العامة، شاركت جمهورية إيران الإسلامية في مبادرة القرار ١٢٧/٦٨، "نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف" ونرى أن الحوار والمفاوضات القائمة على نموذج المحصلة الإيجابية هو السبيل الوحيد لحل الأزمات العالمية والإقليمية. لقد اتخذنا قرارا واعيا لتعزيز العلاقات مع جيراننا وآخرين في المنطقة، فضلا عن تعزيز تعاوننا مع جميع البلدان الصديقة. لا يمكننا التعامل مع التحديات المعقدة والخطيرة في هذه المرحلة الانتقالية العالمية المضطربة من دون توسيع نطاق التفاعل وتبادل الآراء، وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين الأمم والدول. إن الخطاب الجاهل المفعم بالكراهية العنصرية الذي يتضمن ادعاءات لا أساس لها من الصحة والذي استمعنا إليها بالأمس في هذه القاعة ليس فقط لا يستحق الاستماع إليه في الأمم المتحدة، التي أنشئت لتعزيز السلام والاحترام بين الأمم، بل إنه يتعارض مع مطالب الدول الأعضاء في هذه المنظمة العالمية التي توحد صفوف الحكومات في المعركة ضد الحرب والإرهاب.

أود أن أشدد على القدرات الدفاعية لجمهورية إيران الإسلامية، بما في ذلك قذائفها، وهي الروادع الدفاعية الوحيدة للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين وقمع النزعات

العنف والتطرف العنيف، فيمكننا أن نحول منطق فرض الرأي والنهج الانفرادي والترهيب والحرب إلى منطق الحوار والتآزر والسلام، بحيث يمكن أن يصبح صوت الاعتدال هو السائد في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية إيران الإسلامية على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد حسن روحاني، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد رومان راديف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد رومان راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد رومان راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس راديف (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن أخلص تعازينا لشعب المكسيك وحكومتها في ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع بالأمس.

إنه لشرف لي أن أترأس هذه الجلسة. وأهنئ معالي السيد ميروسلاف لايتشاك على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وأتمنى له كل النجاح في مهمته الهامة.

إن هذه الدورة دورة استثنائية بالنسبة لبلدي، لأنه في الوقت الذي تعقد فيه ستولى بلغاريا رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي. وفي هذا العام، ينصب تركيز المناقشة العامة بشكل خاص على جهودنا المشتركة الرامية إلى السعي من أجل السلام والحياة الكريمة للجميع على كوكب مستدام، مما يسלט الضوء على

المصالح المشتركة يمكن أن تربط بيننا على الصعيدين الإقليمي والعالمي لضمان الأمن الإقليمي والعالمي.

وإيران، التي تملك أكبر احتياطات الغاز والنفط، مستعدة للمشاركة في تعاون طويل الأجل من أجل تعزيز أمن الطاقة العالمي. ونحن نوافق على توسيع ممرات العبور الدولية من خلال مشاريع مشتركة في البحر والسكك الحديدية والهياكل الأساسية للطرق. إن الإنجازات التي حققناها في مجال تحسين البنى التحتية الاقتصادية من خلال خط أنابيب الغاز على نطاق البلد، وشبكة الكهرباء الوطنية والسكك الحديدية والنقل البري مكنت مختلف الصناعات على إنتاج سلعتها بتكلفة أقل، مع سهولة إمكانية الوصول إلى الأسواق الوطنية والإقليمية. وبسبب البيئة القانونية الودية الراهنة، جاء إلى إيران مستثمرون أجنبان، مما أدى إلى عدد متزايد من الاستثمارات والمشاريع المشتركة واتفاقات التمويل في مجالات متعددة. وتمثل سياسة حكومة بلدي في مواصلة تعزيز بيئة تنظيم المشاريع بشكل مطرد، وحماية حقوق الملكية الفكرية، والدأب على تحسين إدارة الشركات والشروع في حملة قوية لمكافحة غسل الأموال من أجل تعزيز مناخ قانوني موات للأعمال التجارية والاستثمارات الاقتصادية في مختلف المجالات، لا سيما المشاريع القائمة على المعرفة.

إن الأمة الإيرانية مصممة بحزم على بناء إيران حرة ومتقدمة، والمشاركة في تحقيق منطقة مستقرة وآمنة على أساس الأخلاق واحترام القانون الدولي. وفي إطار هذا المسعى، نرحب بمشاركة وتعاون جميع المستثمرين والمفكرين والمبتكرين من جميع أنحاء العالم. ومن على هذه المنصة العالمية، وبصفتي ممثلاً للشعب الإيراني، المعروفين عالمياً بحسن ضيافتهم، أدعو جميع الذين يسعون إلى السلام والأمن والتقدم من خلال الشراكة والتعاون فيما بين الدول لزيارة إيران والانضمام إلينا في بناء هذا المستقبل المفعم بالأمل.

وإذا كنا نؤمن حقاً بقرارنا الجماعي المعتمد قبل أربعة أعوام في الجمعية العامة والداعي إلى العمل من أجل إقامة عالم ينبذ

بلغاريا الطفرة في مجال الدبلوماسية من أجل السلام، التي تعتبر المنع في صدارة أولويات أعمال الأمم المتحدة وتمهد الطريق من أجل الإصلاحات الضرورية للحفاظ على السلام.

ويشكل منع نشوب النزاعات وأعمال الوساطة وسائل أساسية للحد من المعاناة البشرية، بما في ذلك في معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري والجمع بين جهود تقديم المساعدة الإنسانية والتنمية وبناء السلام. ولا تزال الحالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مصدرا للقلق البالغ وينبغي أن تعالج بطريقة شاملة، ولكن ينبغي ألا يصرف انتباه المجتمع الدولي عن الضرورة الملحة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وتؤكد بلغاريا مجددا على موقفنا المتمثل في أن صيغة حل الدولتين هي السبيل الواقعي والعادل والدائم لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ونعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل يلبي تطلعات كلا الجانبين إلا من خلال المفاوضات المباشرة، بدون أية شروط، وطبقا للالتزامات الدولية ذات الصلة.

ومن الضروري إيجاد حل سياسي للنزاع الدائر في سوريا وتنفيذ انتقال سياسي موثوق في البلد من أجل الحفاظ على سيادة الدولة السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها أراضيها. ونؤيد جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق وقف الأعمال العدائية في أقرب وقت ممكن وإجراء مفاوضات فعالة وبناءة بين الأطراف السورية في جنيف من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للأزمة. ونرى أن إجراء حوار سياسي برعاية الأمم المتحدة هو السبيل الوحيد الممكن للعمل تدريجيا على تحسين الحالة الأمنية في سوريا وتسوية الأزمة الإنسانية على نحو مستدام.

ومن مصادر القلق العميق الأخرى لبلدي الحالة في شرق أوكرانيا التي، للأسف، لا تزال شديدة التقلب بالرغم من اتفاقات وقف إطلاق النار الدورية. ونكرر دعوتنا إلى التنفيذ السريع والكامل لاتفاقات مينسك، التي ليس لها بديل عملي. إننا ندعم باستمرار أنشطة الصيغ المتعددة الأطراف، مثل مجموعة

أهمية الوقاية، والوساطة، والتنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة واحترام حقوق الإنسان، من خلال اتباع نهج محوره الإنسان.

وتعلي الأمم المتحدة شأن أهدافنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

ولا تزال النزاعات في العديد من أجزاء العالم تؤدي إلى تقويض السلام والأمن الدوليين والقيم الأساسية للبشرية. وتعصف حالات اندلاع العنف بالاقتصادات المحلية، وتؤدي إلى عمليات نزوح كبيرة للاجئين والمهاجرين، وتسبب الانتشار الواسع للأمراض والمجاعة والمعاناة الإنسانية الهائلة. والأطفال هم عادة أكثر الفئات المتأثرة سلبا في أي حالة من حالات الأزمات. وينبغي معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المسلحة بطريقة أكثر منهجية عن طريق ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحسين الحالة الاقتصادية وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

إن كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب والوصول إلى أبعد المتخلفين عن الركب أولا ليست مجرد إعلانات سياسية تعني تنشيط خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذا أردنا تغيير عالمنا بانتشاله من براثن الفقر، فإننا بحاجة إلى التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة بتعزيز المساواة والإدماج والمشاركة.

وتتطلب النزاعات التي طال أمدها استجابة كلية من الأمم المتحدة، تتضمن الدبلوماسية الوقائية، والوساطة، وبناء السلام والبعثات السياسية الخاصة الفعالة. وتلك الاستجابة بالغة الأهمية لاستعادة الحوكمة الاستجابة وتحقيق استقرار الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمر بالأزمات وحالات ما بعد النزاع.

وخلال الأعوام العديدة الماضية استفاد هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن من ثلاث عمليات استعراضية للسلام والأمن وفرت، بالترافق مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أساسا متينا لتحقيق السلام والازدهار. وفي ذلك الصدد، تؤيد

وتدين بلغاريا إدانة قاطعة تكرر التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مما أدى إلى زيادة تصعيد التوترات في المنطقة وتقويض السلام والأمن العالميين. ونناشد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقف برامجها للأسلحة النووية والقذائف التسيارية بصورة نهائية وبشكل كامل ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، والانخراط في حوار بناء مع المجتمع الدولي. ونؤكد من جديد على التزامنا بالتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة.

إن الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا رسائل تذكيرية مأساوية بحجم التحديات المقبلة. وتتفق بلغاريا مع الرأي القائل إن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب المنشأ حديثا يشكل معلما بارزا في الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، بدعم التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦، وتعزيز التنسيق فيما بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، فضلا عن تعزيز التدابير الوقائية التي تتصدى للعوامل الدافعة إلى التطرف.

وبلغاريا تشعر بقلق عميق إزاء ذلك النطاق غير المسبوق من النهب المنظم للممتلكات الثقافية في العراق وسوريا وليبيا وغيرها من البلدان التي تشهد حالات نزاع أو ما بعد النزاع. وندين التهريب والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية كأسلوب للحرب ومصدر تريح لتمويل الإرهاب. وهذا التهديد يتطلب استجابة عالمية. وهناك عدد من الصكوك القانونية والقرارات التي اعتمدها اليونسكو والأمم المتحدة والبرلمان الأوروبي وغيرهم. وبذلك نكون قد وضعنا الأسس القانونية. ومن واجبنا المشترك أن نكفل تنفيذها بالكامل. والائتلاف من أجل القطع الأثرية، وحملة اليونسكو Unite for Heritage على وسائل الإعلام الاجتماعية والأنشطة الأخرى تجسد اتجاهاً عالمياً إيجابياً للغاية للعمل من أجل حفظ وحماية التراث الثقافي العالمي.

إن المهجرة الدولية ظاهرة عالمية، ومن خلال الجهود المشتركة، مثل الاتفاق العالمي للمهجرة الآمنة والقانونية والمنظمة، يمكننا

رباعية النورماندي وفريق الاتصال الثلاثي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نظرا لدورها الرئيسي في النهوض بالجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.

وبلغاريا ملتزمة التزاما كاملا بعملية تحقيق السلام والاستقرار في أفغانستان وتعتبر تحقيق المصالحة شرطا مسبقا رئيسيا للاستقرار والتنمية المستدامة في أفغانستان وخارجها. ونشجع حكومة الوحدة الوطنية على مواصلة الإصلاحات اللازمة في المجالات الرئيسية، مثل الحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون، والعملية الانتخابية الموثوقة، ومكافحة الفساد والمخدرات، ومعالجة القضايا الجنسانية والاجتماعية.

إن نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة من الركائز الرئيسية للأمن الدولي ومن ثم فهي تمثل جوانب ملموسة في مسعى تحقيق السلام والحياة الكريمة. وتحدد بلغاريا التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية في نظام منع الانتشار النووي، فضلا عن التزامها بالهدف المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ولا يمكن تحقيق ذلك الهدف إلا بمشاركة جميع الدول، والدول الحائزة للأسلحة النووية على وجه الخصوص. وينبغي أن نهدف إلى اتخاذ تدابير عملية ولكنها شاملة تقود بصورة تدريجية ولا رجعة فيها إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن أن تكون الخطوتان المقبلتان في ذلك الاتجاه هما بدء نفاذ اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية وبدء المفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي التي أبرمت في تموز/يوليه ٢٠١٥ تتسم بأهمية تاريخية. ويكتسي تنفيذها بشكل كامل أهمية بالغة للاستقرار الإقليمي والعالمي. ويؤكد بلدي مجددا على دعمه الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة.

وينبغي مواصلة تعزيز تلك الجهود من أجل تحقيق نتائج ملموسة لصالح النساء والفتيات من خلال القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ويجب أن تكون كفالة المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل جزءاً أساسياً من السياسات اليومية في جميع مناحي الحياة. كما أن تعزيز المساواة ومكافحة التمييز وضمان احترام حقوق الإنسان عناصر أساسية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، ونرى أن حماية حقوق الإنسان ينبغي أن تكون في صميم كل الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

ويواجه العالم حالياً تحديات هائلة، ربما كانت هي الأكبر التي تواجه البشرية على الإطلاق، وعلينا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن نقدم الحل. لقد دقت ساعة العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رومان راديف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

ضمان اعتماد نهج متوازن يشمل احترام القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، فضلاً عن الإدارة الفعالة للحدود وإعادة المهاجرين. وللدول حقوق وعليها مسؤوليات في إدارة حدودها ومراقبتها باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر أمنها الوطني. والرقابة الصارمة على الحدود أمر في غاية الأهمية، ولا سيما في سياق منع الهجرة غير النظامية والقضاء على الاتجار بالبشر. وبالنسبة لبلغاريا، فإن الأولوية القصوى تتمثل في الإدارة الفعالة ومراقبة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، مما يسمح بسلسلة التنقل الحر داخل الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال تغير المناخ يمثل واحداً من أكبر التحديات في عصرنا. فهو لا يعوق رفاه بلداننا فحسب، بل إنه يشكل تهديدات أمنية للكثير منها أيضاً. وبلغاريا ملتزمة بتعهداتها في إطار اتفاق باريس، وترى أن اعتماد نهج عالمي لتنفيذه هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يحقق أهداف جدول أعمال الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وتلتزم بلغاريا التزاماً قوياً بتعزيز حقوق الإنسان وتشارك بفعالية في عدد من العمليات الحكومية الدولية المكرسة للنهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان عالمياً. وكرئيس مشارك لمجموعة أصدقاء الطفولة وأهداف التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، تدعو بلغاريا بقوة إلى إدماج حقوق الطفل في جميع العمليات الحكومية الدولية الرئيسية باعتبارها عوامل حقيقية للتغيير الاجتماعي الإيجابي. وبلغاريا، بصفتها رئيساً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تشجع بفعالية الإدماج والمشاركة الكاملين للأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.

وبلغاريا عازمة على مواصلة الإسهام في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي كعضو في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، وتعمل في ترشحها على الدعم القيم لشركائها. وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدماً كبيراً خلال العقود القليلة الماضية في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.